

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم
التسيير

رقم المذكرة: SGGP71

تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مذكرة التخرج

تخصص:

تسيير عمومي

الموضوع

دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية
سي مصطفى ولاية بومرداس

الاستاذ

المشرف(ة):

✓ بوساق كريمة

من إعداد الطلبة :

✓ جودي فارس

✓ عمير زكريا

دفعة:

السنة الجامعية: 2023_2022



الاهداء

الإهداء جودي فارس:

إلى الناس الأقرب إلى قلبي، إلى امي الغالية مصدر سعادتي وقوتي، إلى اعز أصدقائي وسندي، إلى كل من شاركنا اللحظات الحلوة والمرّة وساندنا إلى نهاية الطريق، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الإهداء عميمر زكريا:


إلى الناس الأقرب إلى قلبي، إلى العائلة الكريمة وبالأخص والدي ووالدي مصدر سعادتي وقوتي، إلى اخوتي
واعز أصدقائي وسندي، إلى كل من شاركنا اللحظات الحلوة والمرّة وساندنا إلى نهاية الطريق، إلى كل من ساهم في
إنجاز هذا العمل.



شکر و عرفان

شكر و عرفان:

نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة السيدة بوساق كريمة لكونها الأستاذة المشرفة لنا و التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل و لم تبخل علينا بأي معلومات الى جانب الاستاذة الفاضلة عقون سعاد ، و إلى كافة موظفي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بومرداس عامة و قسم علوم التسيير خاصة، و كذلك جزيل الشكر لموظفي بلدية سي مصطفى و على رأسهم المسؤولة عن قسم التسيير في البلدية التي زودتنا ببعض المعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل، و أخيرا نشكر كل من ساهم بشكل مباشر و غير مباشر في تحقيق ذلك.



الفهرس

| الصفحة | الخطة |
|--------|---|
| 1-ث | المقدمة:..... |
| 28-2 | الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية في الجزائر |
| 3 | المبحث الأول: مصادر التمويل المحلية لميزانية البلدية..... |
| 3 | المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول ميزانية البلدية و التمويل المحلي |
| 7 | المطلب الثاني: مصادر التمويل المحلي للميزانية..... |
| 12 | المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجي للبلدية..... |
| 12 | المطلب الأول: صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية..... |
| 17 | المطلب الثاني: مخططات البلدية للتنمية..... |
| 21 | المطلب الثالث: القروض و الهبات و التبرعات..... |
| 23 | المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه مصادر تمويل ميزانية البلدية..... |
| 23 | المطلب الأول الاسباب المالية..... |
| 25 | المطلب الثاني: الاسباب مرتبطة بالتسيير و التنظيم..... |
| 67-30 | الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية سي مصطفى |
| 31 | المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بلدية سي مصطفى..... |
| 31 | المطلب الأول: التعريف ببلدية سي مصطفى..... |
| 35 | المطلب الثاني: بعض مؤشرات التنمية لبلدية سي مصطفى فترة 2012-2017..... |
| 40 | المبحث الثاني: إيرادات و النفقات بلدية سي مصطفى..... |
| 40 | المطلب الأول: دراسة تطور نفقات و إيرادات بلدية سي مصطفى..... |
| 48 | المطلب الثاني: تطور الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى..... |
| 52 | المبحث الثالث: دور الإيرادات الخارجية في قسمة التسيير، التجهيز و الاستثمار..... |
| 52 | المطلب الأول: الإيرادات الخارجية في قسمة التسيير، التجهيز و الاستثمار..... |
| 62 | المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى..... |
| 71-69 | الخاتمة:..... |



قائمة الاشكال

و الجداول

قائمة الاشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 34 | الهيكال التنظيمي لبلدية سي مصطفى | 1 |
| 35 | تطور وضعية المستخدمين الاداريين و التقنيين 2012-2017 | 2 |
| 36 | تطور ميزانية بلدية سي مصطفى 2012-2017 | 3 |
| 36 | تطور ايرادات و نفقات بلدية سي مصطفى 2012-2017 | 4 |
| 37 | تطور مداخيل ممتلكات بلدية سي مصطفى 2012-2017 | 5 |
| 45 | تطور النفقات و الايرادات الاجمالية لبلدية سي مصطفى 2012-2017 | 6 |
| 46 | تطور نفقات و ايرادات قسم التسيير 2017-2021 | 7 |
| 47 | تطور نفقات و ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار 2017-2021 | 8 |
| 51 | مساهمة الايرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2017-2021 | 9 |
| 51 | تطور الايرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى 2017-2021 | 10 |
| 58 | تطور الايرادات الخارجية و المحلية لقسم التسيير 2017-2021 | 11 |
| 59 | تطور الايرادات الخارجية و المحلية لقسم التجهيز 2017-2021 | 12 |
| 60 | مساهمة الايرادات الخارجية و المحلية في تمويل قسم التسيير 2017-2021 | 13 |
| 60 | مساهمة الايرادات الخارجية في تمويل قسم التسيير 2017-2021 | 14 |
| 61 | مساهمة الايرادات الخارجية و المحلية في تمويل قسم التجهيز و الاستثمار 2017-2021 | 15 |
| 62 | مساهمة الايرادات الخارجية في تمويل قسم التجهيز و الاستثمار 2017-2021 | 16 |
| 62 | تطور اعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية 2017-2021 | 17 |
| 63 | نسبة مساهمة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية 2017-2021 | 18 |
| 64 | تطور مخططات البلدية للتنمية 2017-2021 | 19 |
| 64 | نسبة مساهمة مخططات البلدية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى | 20 |
| 65 | تطور اعانات الولاية خلال 2017-2021 | 21 |
| 66 | نسبة مساهمة اعانات الولاية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2017-2021 | 22 |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 1 | تطور عدد سكان بلدية سي مصطفى من 1879 الى 2021 | 32 |
| 2 | العمليات المسجلة في اطار مخططات البلدية للتنمية و نسبة انجازها 2012-2017 | 37 |
| 3 | العمليات المسجلة في اطار ميزانية الولاية و نسبة انجازها 2013-2017 | 38 |
| 4 | وضعية البرامج الممنوحة لبلدية سي مصطفى 2012-2017 | 39 |
| 5 | وضعية ديون بلدية سي مصطفى 2012-2017 | 39 |
| 6 | الموازنة العامة سنة 2017 | 40 |
| 7 | الموازنة العامة لبلدية سي مصطفى سنة 2018 | 41 |
| 8 | الموازنة العامة لبلدية سي مصطفى سنة 2019 | 42 |
| 9 | الموازنة العامة لبلدية سي مصطفى سنة 2020 | 43 |
| 10 | الموازنة العامة لبلدية سي مصطفى سنة 2021 | 44 |
| 11 | نسبة الايرادات الداخلية و الخارجية لبلدية سي مصطفى 2017-2021 | 48 |
| 12 | الايرادات بدون فائض مرحل | 49 |
| 13 | نسبة الايرادات الخارجية و المحلية لبلدية سي مصطفى بدون الفائض المرحل 2017-2021 | 50 |
| 14 | الايرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2017 لبلدية سي مصطفى | 52 |
| 15 | الايرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2018 لبلدية سي مصطفى | 53 |
| 16 | الايرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2019 لبلدية سي مصطفى | 53 |
| 17 | الايرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2020 لبلدية سي مصطفى | 54 |
| 18 | الايرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2021 لبلدية سي مصطفى | 55 |
| 19 | الايرادات الخارجية لقسم التجهيز سنة 2017 لبلدية سي مصطفى | 55 |
| 20 | الايرادات الخارجية لقسم التجهيز سنة 2018 لبلدية سي مصطفى | 56 |
| 21 | الايرادات الخارجية لقسم التجهيز سنة 2019 لبلدية سي مصطفى | 56 |
| 22 | الايرادات الخارجية لقسم التجهيز سنة 2020 لبلدية سي مصطفى | 57 |
| 23 | الايرادات الخارجية لقسم التجهيز سنة 2021 لبلدية سي مصطفى | 57 |

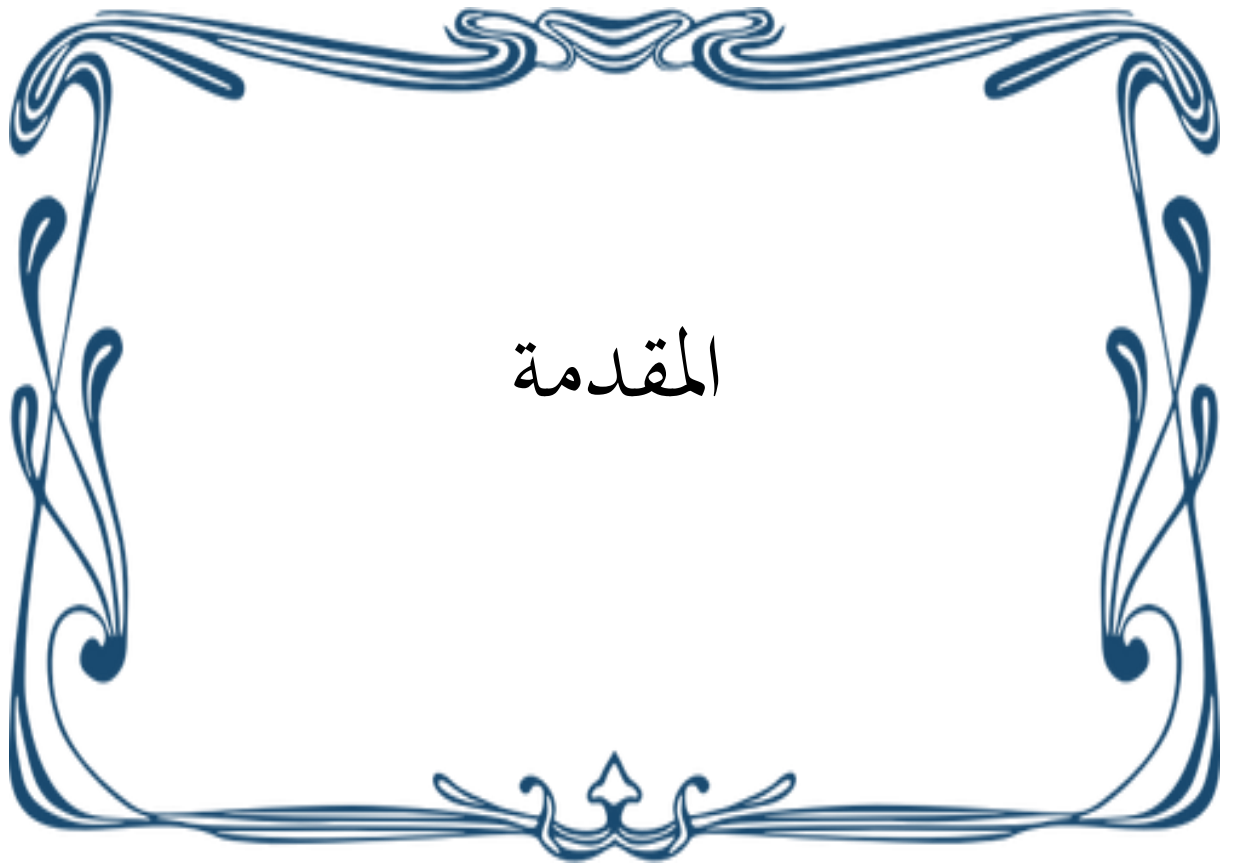
الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اظهار دور المصادر الخارجية في تمويل ميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، ومن اجل الوصول الى هذا الغرض تعرضت الدراسة في الجانب النظري لميزانية البلدية ومختلف مواردها المحلية والخارجية، اما في الجانب التطبيقي ومن خلال دراسة حالة بلدية سي مصطفى للفترة 2017-2021 توصلنا الى ان مصادر التمويل الخارجية تساهم بشكل كبير في ميزانية البلدية سواء في قسم التسيير من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية او في قسم التجهيز والاستثمار الذي يعتمد بشكل كبير في تمويله على مخططات البلدية للتنمية.

كلمات مفتاحية: ميزانية البلدية، قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمار، مصادر التمويل الخارجية، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

Abstract: This study aims to show the role of external sources in financing the municipality's budget, in its two sections, management and equipment, and in order to reach this purpose, the study was presented in its theoretical part of the municipality's budget, where it was defined and its various expenditures and various internal and external resources were addressed. In its empirical part through the case study of the si mustapha municipality for the period: 2017-2021, we concluded that external sources of funding contribute significantly to financing the municipality's budget, whether in the management section of the Solidarity and Guarantee Fund for local groups, or in the equipment and investment section, where the municipal development plans have a large role in financing it.

Keywords: Municipal budget; Management expenses; Equipment and investment department expenses; Municipal development plans; Solidarity and Guarantee Fund for local groups.



المقدمة:

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية اللامركزية في النظام الإداري الجزائري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة التي منحها إياها الدولة، مع بقاءها تحت وصاية ورقابة السلطة المركزية، ومن جهة أخرى يترتب على البلدية القيام بالعديد من المهام والادوار التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وتلبية الاحتياجات العامة للمواطنين.

ولتأدية هذه المهام على البلدية اعداد ميزانية تتضمن النفقات الخاصة بها خلال سنة واحدة وما يقابلها من الإيرادات خلال نفس الفترة، حيث تسعى من خلال مختلف إيراداتها إلى تغطية نفقاتها المتزايدة وتحقيق التوازن، غير أن ذلك قد لا يتحقق، حيث توجب على الدولة وضع مجموعة من الآليات لإعادة ضبط ميزانية البلدية، وفي نفس الوقت رفع التفاوت الموجود في الإمكانيات المالية للبلديات "فهناك الغنية التي تحتوي على نشاطات اقتصادية وصناعية مما يجعل الإيرادات الجبائية الخاصة بها كبيرة عكس البلديات الفقيرة التي تحتاج إلى الإعانات الخارجية من أجل تمويل ميزانيتها"

وقد تمثلت هذه الآليات في كل من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الضرائب المشتركة مع البلديات وغيرها، كما أن هناك مخططات التنمية للبلدية والتي هي عبارة عن اقتطاعات جزء من ميزانية الدولة لفائدة قسم التجهيز من أجل القيام بالمشاريع والإصلاحات في البلدية، بالإضافة إلى هذا هنالك إعانة الولاية وكذلك القروض و الهبات، كل هذه الآليات السابقة الذكر تعرف بمصادر التمويل الخارجية.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما توفره الدولة من موارد مالية لتمويل ميزانية بلدية سي مصطفى على غرار إيراداتها المحلية نطرح الإشكالية التالية:

- فيما تتمثل مساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى مقارنة بباقي المصادر المحلية؟
ولمعالجة هذه الإشكالية يستدعي الأمر طرح بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- ما هي ميزانية البلدية وفيما تتمثل مصادر التمويل المحلية؟

- فيما تتمثل الإيرادات الخارجية للبلدية؟

- ما هي صعوبات التي تواجه تحسين مصادر تمويل الميزانية؟

- فيما تتمثل الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى؟

2. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** ميزانية البلدية وثيقة سنوية تمثل إيرادات ونفقات البلدية خلا سنة، وتتمثل مصادر التمويل المحلية في الجباية المحلية وايرادات ممتلكات البلدية.
- **الفرضية الثانية:** تتمثل الإيرادات الخارجية للبلدية في كل الإعانات المقدمة للبلدية لتمويل ميزانيتها من طرف المصالح المختلفة.
- **الفرضية الثالثة:** من بين الصعوبات هناك نقص الموارد المالية المحلية وسوء التسيير.
- **الفرضية الرابعة:** تتمثل الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى في كل من صندوق الضمان والتضامن للجتماعات المحلية، اعانات البلدية، البرامج البلدية للتنمية والقروض والهبات.

3. أهمية البحث وأهدافه:

- لهذا الموضوع أهمية عملية وعلمية كبيرة حيث انه مرتبط بعمل البلدية في محاولة الارتقاء بقدرتها لتلبية حاجيات المواطن.
- تتمثل الأهمية العملية: في ابراز دور المصادر الخارجية في تمويل ميزانية البلدية من خلال تمويل كل من قسم التسيير والتجهيز.
- اما الأهمية العلمية فتتمثل في اثراء الدراسات المتعلقة بموارد ميزانية البلدية كون هذه الدراسات تحاول التطرق الى موارد ميزانية البلدية الداخلية والخارجية، وكذلك التطرق لمساهمة الموارد الخارجية في تمويل ميزانية البلدية.
- **أهدافه:**

- دراسة مفهوم ميزانية البلدية واهم مبادئها و اقسامها.
 - دراسة اهم الموارد المحلية والخارجية للبلدية.
 - ابراز مساهمة الموارد الخارجية في ضمان السير الحسن لمصالح البلدية.
 - ابراز دور الموارد الخارجية في تمويل كل من قسمي التسيير والاستثمار.
- ### 4. أسباب اختيار الموضوع:
- هناك عدة أسباب لاختيار هذه الدراسة ويمكن تحديدها من خلال ما يلي:
- أ- أسباب موضوعية:

- ارتباط الدراسة بميزانية البلدية التي تكتسي أهمية كبيرة في تسيير مختلف جوانب الحياة.
 - اثراء الدراسات المتعلقة بموارد ميزانية البلدية.
 - القاء الضوء على دور الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية البلدية.
- ب- أسباب ذاتية:
- الاهتمام بموضوع الإيرادات الخارجية للبلدية.

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس " التسيير العمومي " .

5. **حدود ومكان الدراسة:** لقد تم القيام بدراسة ميزانية بلدية سي مصطفى ولاية بومرداس من خلال استظهار الموارد الخارجية للبلدية خلال الفترة 2017-2021.

6. **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي صادفت إنجاز هذه الدراسة:

- في الجانب النظري كان هنالك ضعف او نقص في المعلومات حول الإيرادات الخارجية للبلدية.

- اما في الجانب التطبيقي فواجهنا بعض الصعوبات المرتبطة بدراسة حالة المتمثلة في عدم إعطاء بعض التفاصيل حول المبالغ وكذلك تضيق المعلومات او محدودية المعلومات المقدمة.

7. **الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات السابقة التي عاجلت نفس الموضوع او جزء منه نذكر:

● مقال حول دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر- دراسة حالة بلدية راس الوادي للفترة (2014-2018) بن عامر الزبير. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10. العدد 02(2020).
تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: ما مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية الجزائرية. والتي توصلت الى النتائج التالية:

- هناك مساهمة كبيرة وجد معتبرة لمصادر التمويل الخارجية سواء في قسم التسيير او في قسم التجهيز والاستثمار لبلدية راس الوادي.

● مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنوعها في ظل القانون 10.11. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي. جميع دليلية. جامعة محمد بوضياف- مسيلة. سنة 2016-2017. تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: ما مدى كفاية المصادر التي تعتمد عليها البلدية لتمويل ميزانيتها؟ و ماهي السبل الكفيلة بتطويرها، وكذا مواجهة الصعوبات التي تعترضها؟ فقد حاولت الباحثة الى ابراز اهم مصادر التمويل المحلي للبلدية ومدى كفايتها في تغطية نفقات البلدية المتزايدة امام احتياجات المواطنين والصعوبات التي تواجه مصادر التمويل.

● المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية اولف-حفصي إبراهيم. عبد الجليل عبد الرحمان. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. جامعة احمد دراية. ادرار. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف يمكن للمخططات البلدية للتنمية ان تساهم في التنمية المحلية؟ وقد حاول الباحثان دراسة أثر المخططات البلدية ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي لسكان البلدية. ومن اهم نتائج هذه الدراسة:

- ان مخططات البلدية يتم تمويلها بشكل كلي من ميزانية الدولة.

- تسعى مخططات البلدية للتنمية الى تحقيق نوع من الرفاهية لأفراد المجتمع.

8. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي حيث قمنا:
في الجانب النظري لسرد اهم المفاهيم المختلفة والمتعلقة بالميزانية وكذلك الإيرادات المحلية والخارجية.
اما في الجانب التطبيقي فقد تم الوقوف على واقع الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى، فواحدة من بلديات الوطن بحيث يمكن اعتبارها عينة مطابقة لما تواجهه اغلب البلديات لتمويل ميزانيتها.

9. تقسيمات البحث:

لقد تقسيم الدراسة الى فصلين نظري وتطبيقي، كل فصل يتضمن عدة مباحث وكل مبحث يتضمن عدة مطالب، حيث جاء تصميم دراستنا على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** والذي جاء بعنوان " مصادر إيرادات البلدية "، تم تخصيصه لمعرفة الإطار المفاهيمي لميزانية البلدية ومواردها المالية، حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى ميزانية البلدية وهيكلتها وكذلك مواردها المحلية، ثم في المبحث الثاني تطرقنا الى الموارد الخارجية للبلدية وكيفية عملها ومجالات تمويلها، بعدها استعرضنا في المبحث الثالث الصعوبات التي تواجه المصادر المالية للبلدية و ماهي أسبابها وكيفية معالجتها.

- **الفصل الثاني:** يتمحور حول دراسة حالة بلدية سي مصطفى وجاء بعنوان " دور الموارد الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى "، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، في المبحث الأول قمنا بتعريف بلدية سي مصطفى، ثم في المبحث الثاني تطرقنا الى دراسة ميزانية البلدية في تطور الإيرادات والنفقات الخاصة بها، ثم في المبحث الثالث تم تسليط الضوء على مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية البلدية، وصولا لخاتمة البحث وما تم التوصل اليه من نتائج واقتراحات و افاق الدراسة.

الفصل الأول: مصادر إيرادات

ميزانية البلدية

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

تمهيد:

إن تمتع البلدية بالشخصية المعنوية، والاستقلال الإداري، يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي، والذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفر موارد مالية خاصة بها تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها، لإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.

لقد تعددت وتنوعت المصادر المالية الخاصة بتمويل ميزانية البلدية في الجزائر في مختلف القوانين، حيث تنص المادة 170 من قانون البلدية الجزائري على ما يلي: "تتكون موارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة فيما يلي: حصيلة الجباية، مداخيل ممتلكاتها، مداخيل أملاك البلدية، الإعانات و المخصصات، ناتج الهبات و الوصايا، القروض."

وعموما تنقسم الإيرادات المالية لميزانية البلدية حسب المصدر الى قسمين: إيرادات محلية (داخلية) وإيرادات خارجية.

ومن اجل الإحاطة بموضوع مصادر إيرادات ميزانية البلدية، قمنا بتقسيم الفصل الأول الى مبحثين وهما:

المبحث الأول: مصادر التمويل المحلية لميزانية البلدية.

المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجية لميزانية البلدية.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه مصادر التمويل في ميزانية البلدية.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

المبحث الأول: مصادر التمويل المحلية لميزانية البلدية

تعتبر المالية المحلية أحد فروع المالية العامة، لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات و النفقات، وعلى إثر ذلك تعتبر المالية المحلية مؤشرا للفعالية و الكفاءة، والذي من خلالها يظهر عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير، من خلال الموارد المحلية للبلدية.

المطلب الأول: مفاهيم الاساسية حول ميزانية البلدية و التمويل المحلي

تعتبر البلدية تجسيدا للامركزية الإدارية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات المواطنين والسهر على السير الحسن لمصالح البلدية والمصالح المرفقة بها، ولتقوم بذلك منحها المشرع صفة الشخصية المعنوية ودعمها بالاستقلالية المالية، حيث انه لكل بلدية ميزانيتها الخاصة والتي تمول بمختلف الإيرادات التي شرعها لها القانون.¹

أولا- مفهوم ميزانية البلدية:

1- الميزانية هي وثيقة محاسبية تقديرية للإيرادات و النفقات العمومية يتم إعدادها لدورة معينة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية.²

2- لقد ورد تعريف ميزانية البلدية في المادة 121 من قانون البلدية لسنة 2011 على أنها: أداة تسمح بتسيير جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيصي و اداري يسمح بتسيير المصالح البلدية، وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.³

2-1- أكد هذا التعريف على أن الميزانية هي أداة تنفيذ برامج التجهيز والاستثمار للبلدية، كما يستخلص من التعريف أن الميزانية عبارة عن بيان تفصيلي لمجموع ما تنفقه البلدية، وما تحصل عليه من مبالغ مالية.

بحيث يتم تحديد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم، تعد الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية (ن)، وحدد المشرع تاريخ: 31 أكتوبر من السنة (ن-1) كآخر اجل لمصادقة المجلس الشعبي البلدي عليها، و يتم تعديل الإيرادات و النفقات خلال السنة المالية الحالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية، والتي يجب ان يصادق عليها في اجل أقصاه 30 جوان من نفس السنة، يمكن ان تحصل البلدية على إيرادات قبل المصادقة على الميزانية الإضافية، وتسمى في هذه الحالة بفتح اعتمادات مفتوحة مسبقا، اما اذا جاءت بعد الميزانية الإضافية فتسمى ترخيصا خاصا، اوكل للمشرع اعداد مشروع الميزانية الى الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يقدمها امام المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليها.⁴

¹ بن عامر زبير، بوقرة محبوب، دور الجباية المحلية في تمويل الميزانية البلدية في الجزائر- دراسة حالة بلدية راس الوادي (2014-2019)، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع للتكوين الافتراضي، 2021، ص 3.

² د. طلال زغبة، د. محاد عويوه، مقال حول أهمية الجباية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر ، دراسة حالة بلدية مسيلة- Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale ص4

³ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية- الجريدة الرسمية العدد 37-بتاريخ 3 جويلية 2011، المادة 121 ص 24

⁴ بن عامر زبير، بوقرة محبوب، المرجع سبق ذكره، ص 3.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

ثانيا- المبادئ العامة لميزانية البلدية:

عند اعداد يأخذ بالحسبان عدة مبادئ وهي:

- 1- مبدأ الوحدة: ان مبدا الوحدة معناه وجود ميزانية واحدة في بيان واحد، أي وثيقة واحدة. ونظرا لبعض الاستثناءات فان مبدأ الوحدة لم يعد يلائم والتطورات السياسية والاقتصادية و غيرها، ولهذا نجد الميزانية الإضافية التي تعدل وتتم الميزانية الأولية.
- 2- مبدأ الشمولية: ومعناه ان تدون الواردات والنفقات في الميزانية بدون اغفال او إنقاص او اقتطاع وان يقيد في الميزانية كافة الإيرادات أيا كان مصدرها وكافة النفقات مهما كان نوعها.
- 3- مبدأ سنوية الميزانية: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي كل سنة بإعداد ميزانية العام المقبل (الميزانية تكون لفترة سنة كاملة ويعرضها على مجلسه للتصويت والموافقة عليها).
- 4- مبدأ التوازن: ويعني ان تتساوى الإيرادات والنفقات الاجمالية.¹

ثالثا- هيكلية الميزانية: تنقسم ميزانية البلدية الى قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار.²

1- قسم التسيير: وهو بدوره مقسم الى إيرادات و نفقات والتي يجب ان تكون نتائجا متوازنة.

1-1 إيرادات قسم التسيير: تتكون إيرادات قسم التسيير فيما يلي:

- مساهمات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- نتائج و مداخيل املاك الدولة.

- الرسوم والحقوق مقابل الخدمات المرخص بها قانونا.

1-2 نفقات قسم التسيير:

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية.

- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية.

- المساهمات المقررة على الأملاك و مداخيل البلدية بموجب القانون.

- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية.

- نفقات صيانة طرق البلدية.

- مساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها.

- الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز.

- فوائد القروض.

- أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.

¹ بن شيخ عبد الباسط، يامة إبراهيم، النظام القانوني لمالية البلدية في التشريع الجزائري (ميزانية البلدية - ممتلكات البلدية) ، دفا تر السياسة والقانون المجلد 13 العدد 01 (2021)، ص 173.

² قانون البلدية المؤرخ في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

- مصاريف تسيير مصالح البلدية.
- الأعباء السابقة.

2- قسم التجهيز والاستثمار:

2-1- إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار: تحتوي إيرادات قسم التجهيز والاستثمار على التمويل الذاتي - الاقطاع. وإعانات الدولة وصندوق الضمان والتضامن بين البلديات وكذلك تخصيصات الأملاك العقارية والمنقولة وتعويضات الكوارث بالإضافة الى القروض والهبات والوصايا¹.

2-2- نفقات التجهيز والاستثمار:

- تعويضات القروض بالرأسمال.
- اقتناء العقارات.
- اقتناء العتاد والمنقولات.
- إصلاحات كبرى.
- أشغال جديدة.

كما تنص المادة 199 من قانون البلدية 10-11 " لا تعد اجبارية بالنسبة للبلدية إلا النفقات الملقاة على عاتقها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما والنفقات المتعلقة بتسديد الديون الواجبة الأداء في إطار القرض". وعلى رئيس المجلس الشعبي البلدي ان يصنف نفقات التسيير حسب الأولوية، وبالتالي ترتيبها بالمادة وبالمصلحة والاختيار بين النفقات الاجبارية والضرورية والنفقات الاختيارية². وعليه يمكن تقسيم النفقات الى³:

- **النفقات الاجبارية:** هي كل النفقات الملزمة والمنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها مثل (رواتب المستخدمين والأعباء الاجتماعية لها، علاوات المنتخبين، نفقات الكهرباء والغاز والماء والهاتف... الخ).
- **النفقات الضرورية:** وهي كل النفقات التي ينبغي ان يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي لضمان السير الحسن والمنظم لإدارة البلدية ومصالحها الداخلية والخارجية مثل (المواد و اللوازم، قطع الغيار، تأمينات الممتلكات... الخ).
- **النفقات الاختيارية:** تعتبر اختيارية كل النفقات التي تتعلق بالمكافآت والمساعدات والمنح والجوائز وكل النفقات المقدمة لمساعدة المحتاجين، تمنح هذه الاعتمادات حسب الإمكانيات المالية المتوفرة لدى ميزانية البلدية، حيث يجب تجنب هذه المساعدات إذا كانت الميزانية عاجزة.

¹ قانون البلدية ، مرجع سبق ذكره.

² قانون البلدية ، مرجع سبق ذكره.

³ بن شيخ عبد الباسط، يامة إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 173

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

رابعاً- مفهوم التمويل المحلي:

تعتمد البلدية على ميزانيتها مباشرة اختصاصاتها المحددة قانوناً، والتي تتكون من إيرادات التي تحدد بها قيمة النفقات، ومن بين هذه الإيرادات نجد الإيرادات المحلية والتي تتحقق بعملية التمويل المحلية الخاصة بالبلدية.

1- تعريف التمويل المحلي:

1-1- هو ركيزة أساسية من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لموارد الوحدات المحلية وتوفير القدر الكافي من الإمكانيات لخلق موارد إضافية، وخصوصاً في مجال الاستثمار بغية تحصيل أكبر عائدات مالية تمكنها من التخلص من التبعية المركزية¹.

1-2- ويعرف أيضاً أنه كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية وتعظم استقلالية البلدية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة².

من خلال هذا التعريف فإن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيداً عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها والأنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة.

2- خصائص التمويل المحلي: وتتمثل هذه الخصائص في³:

- ذاتية المورد: أي أن تستقل الوحدة المحلية بسلطة تقدير سعر المورد المحلي من حيث تأسيسه وتحصيله وهي ما تسمى بالموارد الذاتية المطلقة تميزاً عن الموارد الذاتية النسبية والموارد الخارجية.

لكن المشرع الجزائري لا يسمح للوحدات الإدارية ومنها البلدية من تأسيس ضريبة محلية بل تركها للقانون تحقيقاً لمبدأ العدالة ووحدة الضريبة وهذا يتنافى مع حرية تحديد الضريبة وتحصيلها من طرف هذه الهيئات.

- محلية المورد: أي أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته وأن يكون متميزاً بالقدر الكافي عن أوعية الضرائب المركزية مثلاً الضريبة المحلية على العقارات.

- سهولة إدارة المورد: أي أن تكون تكلفة تحصيل المورد أقل قيمة ممكنة، وسهولة تقدير الوعاء الخاضع للضريبة.

- مرونة المورد: أي يمكن الزيادة فيه حسب الحاجة من حيث مبالغة المالية أو أنواعه، وهذا ما يزيد من نفقات الوحدات المحلية.

- كفاية المورد و اتساعه: أي ان يكون كافياً لتغطية احتياجات الجماعات المحلية لتمكين من تلبية الحاجات العامة.

¹ فاطمة زرقون، إشكالية التمويل الذاتي للجماعات الحمية، دراسة حالة بمدينة ورقلة، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة علوم سياسية، 2018/2019، ص 12.

² عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة الاسكندرية، 2001، ص 22.

³ هيبية بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس ص 91.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

المطلب الثاني : مصادر التمويل المحلي

تتمثل الموارد المالية المحلية (الداخلية) لميزانية البلدية في جملة الموارد والإمكانات الذاتية، التي تتوفر عليها البلدية، لتحقيق أهدافها التنموية، والمتمثلة أساس في الموارد المالية غير جبائية والموارد المالية الجبائية.

أولاً- الموارد المالية غير الجبائية:

تتمثل الموارد غير الجبائية في ناتج توظيف البلدية لإمكاناتها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها، وتسيير مواردها المالية، وثروتها العقارية.

1- التمويل الذاتي: يقوم على إمكانية البلدية في تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطاتها، حيث أكد المشرع الجزائري بموجب المادة 179 من القانون 10-11 المتضمن قانون البلدية على ضرورة اقتطاع مبلغ من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار لضمانة استمرارية التمويل الذاتي للبلدية، حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفوائدها، وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير¹.

فالتمويل الذاتي للجماعات المحلية يستند أساساً إلى مدى القدرة الذاتية للبلدية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مؤشر جيد لمدى نجاح البلدية في التنمية المحلية، وتحقق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية.

2- مداخيل الممتلكات: وهي جملة الإيرادات التي تنتج عن استغلال واستعمال البلدية لأموالها بنفسها باعتبارها ذات شخصية معنوية ومستقلة مالياً، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير.

ويمكن أن نذكر أهم الإيرادات المتمثلة في: حقوق الإيجار، وحقوق استغلال الأماكن من المعارض والأسواق، وأماكن التوقف، بيع المحاصيل الزراعية، حقوق وعوائد منح الامتيازات (رخص بناء، استعمال المساحات العامة)².

3- موارد الاستغلال المالي: تتمثل نواتج الاستغلال في كل الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية الخدمات للمواطنين، والتي تقدمها البلدية عبر مصالحها العمومية، فتحصل في ذلك على إتاوات من الأشخاص المستفيدين من هذه الخدمات.

ومن جملة هذه الخدمات التي يمكن أن تحصل من خلالها البلدية على بعض المداخيل نذكر:

- حقوق الوزن، الكيل وقياس السعة.
- الحقوق الثانوية المرتبطة بحقوق الذبح، واستعمال غرف التبريد.
- استرجاع تكاليف التطهير، والتعقيم، المراقبة الصحية التي تقوم بها مكاتب التنظيف البلدية للحمامات والمرشحات³.

¹ قانون البلدية 11-11، مرجع سبق ذكره، المادة 179، ص 24.

² جعيج دبلية، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10-11، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص 22.

³ جعيج دبلية، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10-11، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

ثانيا- الموارد المالية الجبائية:

إلى جانب الإيرادات غير الجبائية لميزانية البلدية، تتوفر البلدية على موارد جبائية ذات أهمية كبيرة في ميزانيتها تتكون من مداخيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا لفائدة البلدية، فهي بذلك تمثل حوالي 90 %.

1- الضرائب العائدة كليا للبلدية:

1-1- الرسم العقاري (IF): يؤسس ويفرض هذا الرسم سنويا على الملكيات المبنية وغير مبنية المتواجدة على إقليم البلدية. يحسب الرسم العقاري على الملكيات المبنية على أساس القيمة الايجارية الجبائية للمساحة المتواجدة فيها الملكيات المبنية وهي محددة حسب التنظيم المعمول به لكل متر مربع (م2).

ويحسب الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية على أساس القيمة الايجارية الجبائية والمحددة بالمتر مربع (م2) للأراضي غير الزراعية أو الهكتار الواحد للأراضي غير الزراعية¹.
بالنسبة للملكيات المبنية تكون معدلات الرسم كالاتي²:

- عندما تقل مساحتها او تساوي 500 متر مربع.

- 7 % عندما تفوق مساحتها 500 متر مربع و تقل او تساوي 1000 متر مربع.

- 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 متر مربع.

وبالنسبة للملكيات الغير مبنية فتكون معدلات الرسم كالتالي:

- 5 % بالنسبة للملكيات الغير مبنية المتواجدة في مناطق غير عمرانية.

- 5 % عندما تكون مساحة الأراضي اقل من 500 متر مربع او تساويها في المناطق العمرانية.

- 7 % عندما تكون مساحة الأراضي بين 500 متر مربع و 1000 متر مربع في المناطق العمرانية.

- 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 متر مربع في المناطق العمرانية.

- 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

1-2- رسم التطهير: أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1981 (القانون 80-12، 1980)، وذلك

مكان الرسوم الفرعية القديمة الرسم الخاص بالصب في المجاري المائية ورسم رفع القمامة المنزلية، وتم تعديله بموجب المادة 30 من قانون المالية لسنة 1993، يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات التي تشتت فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية³.

وهو رسم سنوي مطبق على كل الملكيات المبنية باسم المالك أو المنتفع، ويحدد مبلغ الرسم ما بين 1.000 دج و 1.500 دج على كل محل ذي استعمال سكني، وما بين 3.000 دج و 12.000 دج على كل محل ذي

¹ بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مقال منشور مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، تصدر عن جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف. ص 271.

² الامر 76-101 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والنصوص المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 102، لسنة 1976. المادة 261.

³ القانون 80-12 الصادر في 31 ديسمبر 1980 المتضمن قانون المالية 1981، الجريدة الرسمية، العدد 54 لسنة 1980.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، وما بين 8.000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات، وما بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات¹.

3-1- الرسم على الإقامة: أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، وقد أنشئ لصالح البلديات التي على الإمكانيات السياحية والمناخية، أو الهيدرومعدنية الاستحمامية، ويفرض رسم الإقامة على الأشخاص المقيمين بالبلدية ولا يملكون فيها إقامة دائمة.

حيث أنه حدد 50 دج و 60 دج للشخص الواحد واليوم الواحد، و 100 دج للعائلة. غير أنه للمؤسسات الفندقية ذات 3 نجوم أو أكثر تحدد تعريفه الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو الآتي:

- 200 دج للفنادق ذات 3 نجوم.

- 400 دج للفنادق ذات 4 نجوم.

- 600 دج للفنادق ذات 5 نجوم².

4-1- الرسم على الحفلات والافراح: أسس هذا الرسم بموجب المادة 106 من الأمر رقم 320/65 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، والذي عدل بموجب المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001، ويحصل لفائدة البلديات حيث يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة احتفالات الافراح العائلية مع الموسيقى، وتحدد تعرفته 500 دج الى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساءً، ومن 1.000 دج الى 1.500 دج عن كل يوم إذا امتدت مدة الحفل الى ما بعد الساعة السابعة مساءً³.

2- الضرائب التي تشترك فيها البلدية مع غيرها:

1-2- الرسم على القيمة المضافة: الرسم على القيمة المضافة من الضرائب غري المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال، وذلك بموجب المادة 65 من القانون 90-36 المؤرخ في 31/12/1991، ويحصل بمعدل عادي 19% ومعدل مخفض 9%⁴.

3- الضريبة على الأملاك: تأسس هذا الرسم بموجب المادة 247 من قانون المالية لسنة 1993، لتعويض ضريبة التضامن الوطني التي كانت مطبقة الى غاية 1989⁵.

¹ الجريدة الرسمية (2015)، امر رقم 01-15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015، العدد 40، المادة 21، ص 10.

² د. مسمعي مراد، مقال حول إيرادات البلدية من الحماية المحلية في التشريع الجزائري، مجلة القانون العقاري، محبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 111.

³ الجريدة الرسمية، امر رقم 65-320 المؤرخ في 31/12/1965 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، العدد 108، المادة 106، ص 1535.

⁴ د. طلال زغبة، د. محاد عريوة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁵ المرسوم التشريعي 93-01- المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، الجريدة الرسمية، العدد 04، لسنة 1994.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي¹ :

- يقل عن 100.000.000 دج 00%
- من 100.000.000 الى 150.000.000 دج 0.5%
- من 150.000.001 الى 250.000.000 دج 0.75%
- من 250.000.001 الى 350.000.000 دج 01%
- من 350.000.001 الى 450.000.000 دج 1.25%
- يفوق 450.000.000 دج 1.75%

يتم توزيع الضريبة على الأملاك كما يلي:

- 60% ميزانية الدولة.
- 20% ميزانية البلدية.
- 20% حساب التخصيص الخاص 302-050 بعنوان " الصندوق الوطني للسكن"².

2-2- الضريبة الجزافية الوحيدة: تأسست بموجب قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات، يخضع لها المكلفون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي (30.000.000 دج).

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بـ 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% بالنسبة لأنشطة الأخرى³.

يتم توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة كالآتي:

- 49% ميزانية الدولة.
- 0.5% غرفة التجارة و الصناعة.
- 0.01% الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
- 0.24% غرف الصناعة التقليدية و المهن.
- 40.25% ميزانية البلدية.
- 5% ميزانية الولاية.
- 5% صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.

¹ المادة 281 مكرر 8، الامر 101-76- المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 102، لسنة 1976.

² المادة 282 من قانون رقم 101-76- 1976 ، مرجع سبق ذكره.

³ قانون رقم 24-06- المؤرخ في 26-12-2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، العدد 85، المادة 2.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

3-2- القسيمة على السيارات: أسست بموجب قانون المالية لسنة 1997 فرض على كل شخص يملك سيارة مرقمة في الجزائر. ويتراوح مبلغ هذه الضريبة ما بين 500 دج و18.000 دج سنويا وذلك حسب قوة العربة ووزنها وسنة استعمالها¹.

يوزع حاصل تعريفه القسيمة كالتالي²:

- 20% الصندوق الوطني للطرق و الطرقات السريعة.
- 30% صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.
- 50% ميزانية الدولة.

4-2- الضريبة على الدخل الإجمالي (صنف الربوع العقارية): هي الضريبة على المداخيل العقارية الناتجة عن ايجار العقارات المبنية او أجزاء منها، وتكون كالآتي³:

- 07% من مبلغ الايجار الإجمالي بالنسبة لإيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي.
- 10% بالنسبة لإيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي.
- 15% بالنسبة لإيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري او المهني بما فيها العقود المبرمة مع الشركات.

ويوزع حاصل الضريبة كما يلي⁴:

- 50% ميزانية البلدية.
- 50% ميزانية الدولة.

5-2- الرسم على النشاط المهني (TAP): أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث عوض كلا من الرسم على النشاط التجاري والصناعي والرسم على النشاط غير التجاري، ويفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا او تجاريا او غير تجاري بمعدل 2%، ويرفع هذا المعدل الى نسبة 3% عندم يتعلق بنشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب. ويجسب على رقم الاعمال المحقق⁵.

وتوزع عائدات الرسم على النشاط المهني كما يلي⁶:

- بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 2% توزع كالآتي:
- 1.30% ميزانية البلدية.
- 0.59% ميزانية الولاية.
- 0.11 الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

¹ الجريدة الرسمية 1996، امر رقم 96-13- المؤرخ في 30-12-1996 المتضمن قانون المالية لسنة 1997، العدد 85، المادة 46.

² المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، المادة 309.

³ الجريدة الرسمية 2008، المادة رقم 02 من الامر رقم 02/08 المؤرخ في 24-07-2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

⁴ المديرية العامة للضرائب 2018، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 42.

⁵ المادتين 217-222 من الامر 76-101- المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

⁶ المادة 058 من الامر 02/08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 (مرجع سبق ذكره).

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

● بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 3% توزع كالاتي:

- 1.96% ميزانية البلدية.

- 0.88% ميزانية الولاية.

- 0.16% صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجية لميزانية البلدية

بالرغم من اعتماد البلدية على مواردها المحلية في تمويل ميزانيتها، فهي تعتمد أيضا على الموارد الخارجية التي تقدم لها من طرف الدولة، وتتمثل هذه الموارد في الإعانات والمخصصات والهبات والقروض والتي تمنح لها في إطار التضامن المالي من اجل تغطية العجز في ميزانية البلدية.

المطلب الأول: صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

اولا- تعريف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

أنشئ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24-03-2014، ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية المنشئ بموجب المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 09-08-1973 المتضمن احداث مصلحة أموال مشتركة للجماعات المحلية، وذلك بهدف تجسيد التضامن والتعاون بين البلديات والولايات والمساهمة في تقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية فيما بينها.

عرفت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 السالف الذكر الصندوق على أنه مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع الصندوق تحت وصاية وزير الداخلية يتواجد مقر الصندوق في مدينة الجزائر، ويدير الصندوق مجلس توجيه ويسيره مدير عام ويزود بلجنة تقنية.¹ أصبح هذا الصندوق يضم ما يلي²:

1- صندوق التضامن للجماعات المحلية:

حيث يضم هذا الصندوق صندوقين هما:

- صندوق التضامن للجماعات المحلية خاص بالولاية.

- الصندوق البلدي للتضامن خاص بالبلدية.

2- صندوق الضمان للجماعات المحلية:

حيث يضم هذا الصندوق صندوقين هما:

- صندوق الضمان للجماعات المحلية خاص بالولاية.

- صندوق الجماعات المحلية للضمان خاص بالبلدية.

¹ الجريدة الرسمية 2014، المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24-03-2014، العدد 19، الصادر 02-04-2014.

² د. إيمان حيولة، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البلدة 2.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

ثانيا- هيكله صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

طبقا للمادتين 23 و 35 من المرسوم التنفيذي 14-116، يتألف صندوق التضامن من:

1- مجلس التوجيه: يضم مجلس التوجيه الذي يرأسه وزير الداخلية أو ممثله أعضاء منتخبين وآخرين معينين وهم¹:

- سبعة (7) رؤساء مجالس شعبية بلدية ينتخبهم زملائهم مدة عضويتهم.
- ثلاثة (3) رؤساء مجالس شعبية ولائية ينتخبهم زملائهم مدة عضويتهم.
- والييين (2).
- أربعة (04) ممثلين عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- ثلاثة (03) ممثلين عن وزارة المالية.
- ممثلا (01) عن وزارة التهيئة العمرانية.

كما يشارك المدير العام للصندوق اجتماعات المجلس بصوت استشاري ويتولى امانة المجلس. يتم تعيين أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية، ويعين ممثلو الوزارات في المجلس بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون اليها.

يعقد المجلس في إطار مزاولة مهامه مداولات في دورة عادية مرتين (02) في السنة على الأقل بطلب من رئيسه، كما يمكنه الاجتماع في دورة غير عادية كذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من المدير العام، ولا تصح المداولة الا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل وتتخذ بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين وأما في حالة التساوي يرجح صوت الرئيس، وتتضمن المداولات التي يتداول فيها المجلس مشروع النظام الداخلي والبرامج السنوية ومتعددة السنوات للصندوق، ومشاريع الميزانيات التقديرية ومشاريع اقتناء الأملاك المنقولة والعقارية والتنازل عنها وكذا الهبات والوصايا وتقرير النشاط السنوي و الحسابات الإدارية .

2- اللجنة التقنية:

تشكل اللجنة التقنية للصندوق من²:

- المدير العام للصندوق كرئيس.
- خمسة (05) ممثلين عن رؤساء المجالس الشعبية البلدية ورؤساء المجالس الشعبية الولائية من غير أعضاء مجلس التوجيه.

يتم تعيين أعضاء اللجنة التقنية بموجب قرار من وزير الداخلية لمدة خمس (05) سنوات، وتنتهي مهامهم بنفس الشكل.

¹ المادة 24 من المرسوم التنفيذي 14-116، مرجع سابق ذكره.

² المادة 29 من المرسوم التنفيذي 14-116، مرجع سابق ذكره.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

تتمثل مهام اللجنة التقنية في ممارسة الرقابة اللاحقة على تنفيذ برامج ومشاريع الصندوق لحساب مجلس التوجيه، ومن اجل ذلك تقوم بمتابعة وضعيات تنفيذ التخصيص الاجمالي للتسيير وكذا متابعة وضعيات تنفيذ التخصيص الاجمالي للتجهيز و الاستثمار، إضافة الى ذلك تقوم بمتابعة وضعيات تعويض نقص القيمة الجبائية من طرف صندوق الضمان للجماعات المحلية، وفي هذا الصدد وللقيام اللجنة بمهامها تجتمع هذه الأخيرة برئاسة المدير العام في نهاية كل ثلاثي وكلما اقتضت الحاجة الى ذلك بطلب من المدير العام وثلثي أعضاء اللجنة¹.

3- المدير العام: يعين المدير العام للصندوق عن طريق مرسوم وباقتراح من وزير الداخلية، وتنتهي مهامه حسب الأشكال نفسها، يقوم بمساعدته أربعة (04) رؤساء أقسام يعينون بموجب قرار من وزير الداخلية وتنتهي مهامهم بحسب الأشكال نفسها.

يعتبر المدير العام للصندوق المسؤول عن السير العام للصندوق وعن تسييره وبذلك تخول له السلطة السلمية والتأديبية على جميع المستخدمين، وبهذا يقوم بتعيين المستخدمين الموضوعين تحت سلطته وكذا الشاغلين وظائف لم تقرر طريقة اخرى لتعيينهم وينهي مهامهم، ويقوم بإعداد مشروع النظام الداخلي للمجلس واللجنة التقنية ويعرضه على مجلس التوجيه للموافقة عليه ويعمل على تنفيذه، كما يحضر اجتماعات مجلس التوجيه واللجنة التقنية ويتولى تنفيذ مداورات المجلس، إضافة الى ذلك يعد تقديرات الميزانية وحسابات الصندوق وبذلك فهو يلتزم النفقات و يأمر بصرفها في حدود الاعتمادات المخصصة ويعد سندات الإيرادات فهو الأمر بصرف ميزانية الصندوق، كما يقوم المدير العام بإبرام أي صفقة أو عقد أو اتفاق أو اتفاقية في صالح الصندوق وذلك وفق التنظيم المعمول به، ويعد تقارير دورية لمتابعة و تنفيذ وتقييم نشاطات الصندوق ويعرض تقريراً سنوياً عن النشاطات على مجلس التوجيه و وزير الداخلية، كما يضمن المدير الأمن والنظام داخل الصندوق ويمثله أمام القضاء و في جميع أعمال الحياة المدنية².

4- المصالح الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

يتكون الصندوق من الأقسام التالية:

- 4-1- قسم الإدارة العامة: وهو القسم المسؤول بتسيير الصندوق.
- 4-2- قسم برامج التسيير: وهو المسؤول عن توزيع التخصيص الإجمالي للتسيير ومخصصات ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- 4-3- قسم برامج التجهيز والاستثمار: مكلف بتوزيع التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار وضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية.
- 4-4- قسم الإحصاء والإعلام الآلي وهو المكلف بالبرجامة وجمع المعطيات الإحصائية والمالية.

¹ المادة 30 من المرسوم التنفيذي 14-116، مرجع سابق ذكره.

² المواد 32-33-34 من المرسوم التنفيذي 14-116، مرجع سابق ذكره.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

ثالثا- مصادر تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

يتوفر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على مصادر جبائية يمول بها ميزانيته بحيث تمثل الضرائب المصدر الأساسي لتمويل الصندوق فهي تمثل أكثر من 90% من مجموع موارد الصندوق، ومن أهم هذه المصادر¹:

1- الرسم على القيمة المضافة: وهي من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على راس المال يحصل منها الصندوق على 15% من الرسم الإجمالي.

2- الضريبة الجزافية الوحيدة: تأسست لتحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الشركات يحصل الصندوق منها على 05% من الرسم الإجمالي.

3- القسيمة على السيارات: وقد فرضت على كل شخص يملك سيارة مرقمة في الجزائر ويحصل الصندوق منها على 30% من الرسم الإجمالي.

4- الرسم على النشاط المهني: يفرض على كل الأشخاص الطبيعيين كانوا أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا أو تجاريا ويحصل الصندوق منها:

بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 02% فيحصل الصندوق على 0.11%.

أما بالنسبة للأنشطة الخاضعة لمعدل 03% فيحصل الصندوق على 0.16%.

رابعا- مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

إن التشريع الجزائري أقر في مجموعة من القوانين كالمرسوم التنفيذي رقم 14-116 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا قوانين البلدية والولاية مهام صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودوره في تمويل الجماعات المحلية، ويكلف ب:

- يكلف بإرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها.
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإلزامية ذات الأولوية.
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تجابه أحداث كوارث أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة.
- تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات.
- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.

¹ وصيف فايزة، حير الدين عمر ملوكي، مقال حول "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلدية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 156.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

بالإضافة لمهامه السابقة هناك مهام أخرى تمثلت في:

1- في مجال التضامن بين الجماعات الإقليمية: في إطار التضامن بين الجماعات المحلية فان الصندوق مكلف بدفع مجموعة من المخصصات لفائدة الجماعات الإقليمية من صندوق التضامن وهي تخصيص اجمالي التسيير بنسبة 60% وتخصيص اجمالي التجهيز والاستثمار بنسبة 40%، وهي كالآتي¹:

2- التخصيص الإجمالي لتسيير:

التخصيص الاجمالي للتسيير يوجه لقسم التسيير لميزانيات البلديات ويتضمن²:

1-2- منح معادلة التوزيع بالتساوي: توجه هذه المنحة لتغطية النفقات الإجبارية للبلديات و الولايات، حيث يتم حسابها بأخذ مجموعة من المعايير بعين الاعتبار.

2-2- تخصيص الخدمة العمومية: تمنح هذه التخصيصات للجماعات المحلية التي تواجه صعوبات في تغطية النفقات الإجبارية المرتبطة بتسيير المرفق العام، ويتم حساب هذه التخصيصات وفق معايير تقرر من طرف وزير الداخلية.

3-2- إعانات استثنائية: يمكن للصندوق منح إعانات استثنائية للجماعات المحلية في حالة الكوارث والأحداث الطارئة وكذا عند مواجهة الجماعات المحلية وضعية مالية صعبة، وكذلك يتم حساب هذه الاعانات عن طريق معايير محددة من طرف وزير الداخلية.

2-4- إعانات التكوين والدراسات والبحوث: يمكن لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية منح الجماعات المحلية إعانات للتكوين والدراسات وتشجيع الأبحاث.

3- التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار³:

التخصيص الاجمالي للتجهيز والاستثمار يوجه للجماعات الإقليمية بهدف إنجاز برامج تجهيز واستثمار والمساعدة في تطويرها وخاصة الناطف الواجب ترقيتها، وتضمن هذا التخصيص:

1-3- اعانات التجهيز: توجه هذه الإعانات لميزانيات الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار، وذلك بهدف تمكين الجماعات المحلية من دعم المرافق العامة المحلية، كما يمكن منح هذه الاعانات لفائدة المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرفق العام. تحدد العمليات الممولة بهذه الاعانات من طرف مجلس التوجيه للصندوق.

¹ المادة 036 من المرسوم التنفيذي 14-116، السابق ذكره.

² المواد من 07 الى 11 من المرسوم التنفيذي 14-116 ، السابق ذكره.

³ المادة 12 الى 17 من المرسوم التنفيذي 14-116 ، السابق ذكره.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

3-2- مساهمات مؤقتة أو نهائية موجهة لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل: كما يمكن للصندوق منح مساهمات مالية قد تكون مؤقتة أو نهائية بغرض تمويل المشاريع المنتجة للمداخيل للجماعة المحلية ومؤسساتها العمومية.

خامسا- دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل ميزانية البلدية:

يتمثل دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تفعيل الآليات التالية والمتمثلة في:

1-1- تحقيق الملائمة بين اختصاصات البلدية ومواردها المالية: وذلك من خلال:

1-1-1- تحقيق التناسب بين الاختصاصات والموارد المالية: يعد غياب التناسب بين اختصاصات البلديات ومواردها المالية، من أهم أسباب الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها معظم البلديات، حيث إن البلديات تتمتع باختصاصات هي في الأصل من اختصاصات الدولة لما تملكه من إمكانيات مالية ومادية ضخمة وموارد بشرية مؤهلة، في حين إن أغلب بلديات الوطن لا تستطيع تغطية نفقات التسيير بما فيها النفقات الإجبارية.

1-2- التوفير المتلائم للموارد المالية لكل مهام جديدة: وذلك بتوفير الموارد المالية الضرورية للبلديات من أجل القيام بأي مهام أو أعباء جديدة، وهذا حرصا على تجنبها أعباء إضافية قد تثقل كاهلها، من دون أن ننسى إن أغلب البلديات عاجزة ماليا عن أداء وظائفها واحتياجات مواطنيها، فالملائمة بين الاختصاصات الموكلة للبلديات، ومواردها المالية أصبحت اليوم أكثر من ضرورية.

2- إعادة الاعتبار لموارد البلدية:

ويكون ذلك عن طريق:

- ترميم الموارد الجبائية.
- تدعيم الثروات و الاملاك المحلية من خلال تحسين موارد الاملاك المحلية من خلال إعادة ترميمها وترقية التعاون التعاون المشترك بينها، وكذا تشجيع الاستثمار المحلي وتفعيل آلياته.
- إعادة الاعتبار للموارد البشرية عن طريق تكوين ورسكلة إدارات البلدية.
- عصرنة الوسائل المادية والتقنية.

المطلب الثاني: مخططات البلدية للتنمية

أولا مفهوم مخططات البلدية للتنمية (PCD): هو برنامج عمومي للتجهيز عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية يتم تجسيده على مراحل وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، يخضع لرخصة برامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

- عرفه المرسوم التنفيذي 36/73 المؤرخ في 1973 المتضمن شروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية على أنه: مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فنصت المادة 107 من قانون البلدية بأنه يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

السنوية ومتعددة السنوات الموافقة لعهدته الانتخابية ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشياً مع صلاحياته، ويكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي¹.

- ومن خلال ما سبق، فإن مخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها و أولويتها وكيفية تمويلها، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد و اعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية وتعلق مخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والنقل وغيرها، كما تعتبر من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير يقوم بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، ويكون الاختيار للعمليات المنجزة في إطار مخططات البلدية للتنمية و ملائمتها من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي ورئيسه بصفته الأمر بالصرف، لمن رغم ذلك فإن هذا الأخير لا يحتكر لوحده هذا الاختصاص، بل يساهم الى جانبه مجموعة من الهياكل والإدارات في إنجازها والمصادقة عليه وتنفيذه ومتابعته وهي:

- أمين خزانة البلدية باعتباره محاسب مفوض ومعين للبلدية من طرف وزارة المالية.

- رئيس الدائرة كمثل الوالي، المنشط والمنسق بين البلديات.

- اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.

- أمين خزانة الولاية.

- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

- مديريات المجالس التقنية للولاية.

- الوالي باعتباره الأمر بالصرف الرئيسي.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية (مديرية الدراسات والتنمية المحلية).

ثانياً- خصائص مخططات البلدية للتنمية (PCD):

- مكمل ومتمم للتنمية المحلية على مستوى البلدية، بحيث يعمل على تجسيد المنطلقات التنموية للدولة على المستوى المحلي بالنظر الى خصوصية كل بلدية.

- الاستمرارية فهو يعد كل سنة، ويسهر على تنفيذ المشاريع وان لم يكملها في تلك السنة يقوم بإتمامها في السنة الموالية فاعتمادات الدفع المخصصة له تستهلك قبل السنة المالية وهذا لإغلاق العمليات المدرجة في إطار المخطط البلدي للتنمية، فالمشاريع المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية تتميز بأنها صغيرة ولا تتجاوز في العادة مدة إنجازها السنة.

¹ غرايسية خالد، سرير عبد الله رابح، دور مخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 37.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

- وتعتبر من الإعانات التي تمول من طرف الدول، وذلك لجميع البلديات عكس بعض البرامج التنموية الأخرى والتي تمول البلديات التي تعاني فقط من العجز المالي، إضافة لوجود برامج أخرى تخصص لمناطق دون أخرى كصندوق تنمية الجنوب والهضاب العليا.

إذا فان مخططات البلدية للتنمية تعتبر أداة أساسية تقوم عليها التنمية المحلية في الجزائر، فهي تعبر عن التوجهات التنموية للسياسة العامة في الجزائر¹.

ثالثا- البرامج القطاعية للتنمية (PSD):

وهي رخصة برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تمنح بواسطة مقرر برنامج من وزير المالية حيث يقسم الأخير رخصة البرنامج حسب كل قطاع والقطاعات الفرعية التابعة له، تتعلق مقررات البرامج هذه اما بمشاريع جديدة او إعادة تقييم للمشاريع التي هي في طور الإنجاز، اما فيما يخص اعتمادات الدفع فان وزير المالية يقوم بتوزيعها حسب كل قطاع وقطاع فرعي بناء على مقرر يتضمن تبليغ اعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان نفقات الدولة للتجهيز لسنة مالية معينة ولفائدة الولاية، ويتولى الوالي حسب الأبواب اعتمادات الدفع هذه ويجوز له في حدود الاعتمادات المالية المبلغة له ان يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي الى قطاع اخر ضمن نفس القطاع. ولقد نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 98-227 ان المشاريع التي تكون محل تفريد من الوالي يجب ان تتوفر فيها جملة من الشروط:

- الأرض التي يقام عليها البناء.
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع.
- تقييم المشروع وكذا اجال الإنجاز والدفع.

رابعا- اهداف مخططات البلدية للتنمية:

ان البلدية تسعى من خلال مخططات التنمية الى تحقيق جملة من الأهداف²:

- 1- اهداف مالية:** وهذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه مع العلم ان هذا الصرف يخضع لرقابة إدارية وتقنية من طرف الولاية ومديرية البرمجة والتخطيط ومراقبة الميزانية.
- 2- اهداف اقتصادية:** تهدف الى خلق حركية اقتصادية على مستوى البلدية من خلال تشجيع وفتحها امام المتعاملين.
- 3- اهداف اجتماعية:** تعتبر البلدية حلقة وصل بين المواطن والإدارة المركزية فهي المعبر الوحيد عن حاجيات المواطن وهذا لكونها تسعى لتلبية حاجات ومتطلباته.

¹ أ. عادل انزرن، د. انتصار عريوات، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد (06)، جويلية 2018، ص 65.

² حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله، المخططات البلدية للتنمية واثرها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية اولف، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة احمد دارية، ادرار، 2019/2020، ص4.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

ومن جهة أخرى فان مخططات البلدية للتنمية تهدف الى تحقيق اهداف متفاوتة المدى وذلك من خلال:

✓ الأهداف القصيرة المدى:

- التقليل او القضاء على الزحف الريفي.
- محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقل الناجمة عنها.
- تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في مخططات البلدية للتنمية.

✓ الأهداف المتوسطة المدى:

- محو الاختلالات الجهوية بين البلديات.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة.

✓ الأهداف الطويلة المدى:

- تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي.
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

خامسا- مجالات مخططات البلدية للتنمية:

تسعى هذه المخططات لتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، وذلك باعتبارها تمس جوانب متعلقة بالحياة اليومية للمواطنين، والتشجيع على تطوير التضامن والتعاون المحلي من خلال إمكانية الشراكة بين البلديات، إضافة الى انها تعتبر أداة لدعم التنمية الوطنية الشاملة، وتساهم المخططات البلدية في التقليل من الزحف الريفي من خلال توفير الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية في المناطق النائية.

وتختص المخططات البلدية بمجموعة من العمليات التنموية في ميادين مختلفة تمس حياة المواطنين على مستوى البلدية، ويمكن اجمالها فيما يلي¹:

1- قطاع المنشآت الاقتصادية:

1-1- الطرق: والتي تعد ذات أهمية كبيرة، فيتعين في إطار مواصلة الجهود الرامية الى فك العزلة على المناطق النائية والمعزولة، كما يتعين بوجه الخصوص الاستفادة من بعض الطرق التي أصبحت لها أهمية جهوية بل حتى وطنية لكي تسمح بدعم قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي.

1-2- البريد والمواصلات: لقد سجل هذا القطاع معدلا جيدا في مجال تغطية البلديات بواسطة مراكز البريد.

1-3- النقل: وهذا عن طريق تطوير مختلف وسائل النقل، وإنجاز كل ما من شأنه تسهيل حركة المرور.

2- قطاع الهياكل الاجتماعية والثقافية: حيث اشارت المادة 122 من قانون البلدية الجزائري الى ان البلدية تبادر بكل اجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة، الشغل والسكن.

¹ أ.عادل انزارن، د. انتصار عربوات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني(مرجع سابق ذكره) ص 66-67-68.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

كما تعمل البلدية على المبادرة للتنشيط الثقافي على مستوى البلدية ودعم الرامج الثقافية، وأيضاً في إطار الصحة تتكفل المخططات البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها وهذا طبقاً للمقاييس الوطنية.

3- قطاع الثقافة والترفيه: فتشمل المخططات البلدية على المشاريع الهادفة للمحافظة على الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه وهذا عن طريق صيانتها، وتقوم بإنجاز مختلف المراكز الثقافية عبر إقليمها من مكاتب بلدية، ومسارح، ومراكز للثقافة.

4- قطاع الري والفلاحة: اذ تشمل المخططات البلدية المشاريع المتعلقة بالأعمال الصغيرة، الخاصة بدعم اليف من خلال التحسين العقاري، غرس الأشجار، المنشآت المائية الصغيرة، نشاطات تربية المواشي الصغيرة. وعليه تتكفل البلدية في انشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، كما تسهر على حماية التربة والموارد المالية وتساهم في استعمالها الأمثل وذلك بدراسة إمكانية استصلاح الأراضي بالسقي.

أما بالنسبة لقطاع الري فتقوم مخططات البلدية بعدة مشاريع في هذا الإطار، حيث تعمل على التزويد بالمياه الصالحة للشرب ويتعلق الأمر بتعبئة المياه بكميات كافية وبنوعية جيدة، مما يستلزم البحث عن موارد حقيقية واستغلالها بصفة تسمح بتلبية حاجيات المواطنين على الأمد المتوسط.

5- قطاع التربية والتعليم: فتبادر البلدية من خلال مخططها التنموي باتخاذ كل اجراء من شأنه ان يشجع التعليم ما قبل المدرسي، ويعمل على ترقيته، وتقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وإعادة اصلاح المدارس والقيام بالأشغال الكبرى في هذا المجال وكذلك عن طريق تجديد التجهيزات المدرسية.

6- القطاع الصناعي: ويتعلق بتسجيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المخطط البلدي للتنمية بعد القيام بدراسات عامة.

المطلب الثالث: القروض والهبات والتبرعات

أولاً- القروض: تعتبر القروض من الركائز الأساسية لتشكيل مالية البلدية، فلقد رخص المشرع الجزائري للبلدية وذلك بموجب المادة 174 من القانون 10-11 إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب، لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل.

1- تعرف القروض العامة بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة أو البلدية عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد لشروطه.

تلجأ البلديات إلى الاقتراض من الأجهزة المصرفية العمومية، وبعد الصندوق الوطني للتوفير CNEP من أهم المصارف المكلفة بإبرام عقود القروض مع الجماعات المحلية في الجزائر، وبعد إلغاء مبدأ التخصيص المصرفي، تعددت الأجهزة المصرفية المكلفة بإبرام العقود مع الجماعات المحلية ومن ضمنها بنك التنمية المحلية.

وقد خول قانون البلدية بموجب المادة 174 للبلديات حق اللجوء الى الاقتراض باعتباره مورداً من موارد ميزانيات البلديات، وذلك شريطة توجيهه لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

2- قيود القروض: رخص المشرع للبلدية اللجوء إلى القروض وقيدها بجملة من الشروط نذكر منها¹:

- أن تسجل دائما في إيرادات قسم التجهيز والاستثمار، ولا يمكن استعمالها لتغطية نفقات التسيير.
- الا تستعمل لتسديد الديون الأصلية.
- ان تكون موجهة للمشاريع الإنشائية التي تعجز ميزانية البلدية العادية على تغطية نفقاتها.
- لا بد للبلدية عند الاقتراض أن تخبر الدولة أو الجهاز الحكومي، خاصة إذا كان المشروع المراد إنجازه، غير وارد في الخطة الوطنية.

3- اهداف الرقابة على القروض: تهدف الدولة من خلال ممارسة الرقابة على القروض المحلية - البلدية- إلى عدة اعتبارات والتي من ضمنها ما يلي:

- أن كيفية استخدام القروض له أهمية قصوى عند اللجوء إليه، فالقرض يقتضي قدرة شرائية، تستدعي ضرورة دراسة النفقات التي ستمول بالقروض، فإذا لم يحسن استخدامه أدى إلى إثقال كاهل البلديات بالاقتراض الذي يمكن أن تعجز ميزانية البلدية عن سداه، وبالتالي وقوعها في عجز مالي يعرقل استمراره نشاطاتها.
- ان إشراف الدولة على استخدام القروض المحلية -البلدية- وتوجيهه بما يتفق مع سياستها الاقتصادية والمالية يسهل مهمة التخطيط الاقتصادي.
- التحكم في سعر الفائدة بتوزيع القروض على فترات متباعدة وذلك بهدف الإبعاد عن التراكم الرأسمالي الناتج عن الحصول على القروض، وبالتالي تحمل أسعار الفائدة على فترات متباعدة.
- -الحد من التنافس بين الاقتراض المحلي والمركزي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال في الأسواق المالية، ومن ثمة ارتفاع سعر الفائدة.

4- التبرعات والهبات: لقد خول قانون البلدية طبقا للمادة 171 على حق البلديات في قبول الهبات والوصايا بأعباء او شروط او تخصيص يعد الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، حيث يتم جردها وادراجها في الميزانية. تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد ميزانية البلدية، تتكون مما يتبرع به المواطنين، إما بتشكيل مباشر إلى البلدية، أو غير مباشر عن طريق المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

4-1- التبرعات: تعد التبرعات من موارد البلدية وتنقسم إلى:

- لتبرعات المقيدة بشرط: وهي التبرعات التي لا يمكن قبولها الا بموافقة السلطات المركزية.
- التبرعات الأجنبية: هذه التبرعات لا يمكن قبولها الا بموافقة السلطات المركزية سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجنب.

¹ قانون البلدية 10-11، (مرجع سبق ذكره)، المادة 174، ص 24.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

4-2- الهبات والوصايا:

تعد الهبات والوصايا من موارد ميزانية البلدية وفقا لنص المادة 170 من القانون 10-11، ولقد خضع المشرع قبول الهبات والوصايا الأجنبية للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، ويتم جردها وادراجها في الميزانية وفقا للمادة 10-11-171.

تنقسم الهبات والوصايا الى قسمين:

- الهبات والوصايا التي لا تنشأ عنها أعباء، أو يشترط فيها شروط، أو تستوجب تخصيص عقارات، أو تكون دعاء للاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.
- الهبات والوصايا التي تنشأ عنها أعباء، أو يشترط لها شروط، أو تقتضي تخصيص عقارات، أو تكون مدعاة للاعتراض من طرف الواهبين أو الموصين.

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه مصادر تمويل ميزانية البلدية

بالرغم من وجود عدة مصادر و موارد مالية للبلدية إلا أنها تبقى تواجه عدة صعوبات و عراقيل التي تؤدي بها إلى العجز في العديد من ميزانيات البلدية وهذه العراقيل تتمثل في الأسباب المالية من جهة و الاسباب المرتبطة بالتسيير والتنظيم من جهة اخرى.

المطلب الأول: الأسباب المالية

تعاني البلدية من عدة مشاكل لعل أهمها المتمثلة في عدم التطابق الأعباء المتزايدة و محدودية موارد الميزانية خصوصا الجبائية منها .

أولا: عدم تطابق الموارد مع الأعباء

عدم تطابق الموارد مع الأعباء في ميزانية البلدية عائد للعدة أسباب نذكر منها:

1- أسباب مسجلة في قسم التسيير في جانب النفقات¹:

- الزيادة السريعة في نفقات الاجور، وتكاليف مستخدمي البلدية والتي تحتل 60% من ميزانية التسيير.
- الزيادة في مصاريف التسيير العام ، و المصاريف علي الأملاك العقارية و المنقولة.
- عدم التقدير للبعض النفقات ، كزيادة استهلاك الكهرباء ، و زيادة مصاريف الإنارة العمومية التي شكلت ديونا معتبرة.
- فتح مناصب شغل لا تراعي القدرة المالية للبلدية.
- عدم التكيف مع المتغيرات الجديدة بسرعة.

¹ محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي للجامعات المحلية بسكرة، افريل 2011، ص 11.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

2- أسباب مسجلة في قسم التسيير في جانب الإيرادات¹:

- موقع البلدية فلقد تأثرت العديد من البلديات من التنظيم الإقليمي الجديد (التقسيم الإداري)، فالكثير من البلديات تعاني من عدم وجود أنشطة اقتصادية علي ترابها.
- عدم قدرة الأجهزة الجبائية علي تحصيل الموارد المالية، نظرا للتهرب الجبائي من جهة، و نقص الكفاءة من جهة اخرى، إلي جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي، أصبحت تفوق الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.
- عدم وضع التقدير الدقيق الارادات (تتضمن الممتلكات) او عدم التقدير الإحصائي الدقيق للموارد.

3 - الاسباب المسجلة في قسم التجهيز والاستثمار:

- نجد الكثير من البلديات لا يقومون بالاستثمار، الذي يحقق من خلاله إيرادات قد تغطي الكثير من التكاليف، و انشاء استثمارات جديدة.
- الاعتماد البلدية علي إعانات الدولة ، قلة من التحفيز علي خلق موارد ذاتية.

ثانيا: محدودية الموارد في ميزانية البلدية²:

- أن من أهم المشاكل التي تعاني منها البلدية في تمويل ميزانيتها هي عدم كفاية الموارد المالية الذي يحول دون أدائها الأعمال المنوطة بها ، و يمكن إرجاع ضعف الموارد وعدم كفايتها إلي عدة أسباب نذكر منها :

1- اشكالية التنظيم الجبائي:

- ترتكز مالية البلدية بشكل أساسي على المداخل الجبائية، حيث أن هذه الأخيرة تشكل نسبة 90% من ميزانية البلدية، البلدية بينما لا تتعدى إيرادات امتلاكها نسبة 10%.
- فإشكالية النظام الجبائي تتحدد بحجم نسبة هذه الموارد إلي ميزانية البلدية.

2- حدود النظام الجبائي:

- أن هيمنة النظام الجبائي علي مجموع الموارد المالية للبلدية ،يشكل عنصر بالغ الأهمية من حيث هيكل النظام المالي ، الارتكاز علي مصادر من صنف واحد ، يجعل من الصعب علي البلدية تفادي أي خلل مالي ، يكون سببه ضعف في التحصيل الضريبي ، خاصة وأن القانون أجبر البلدية علي احترام مبدأ توازن الميزانية ، ففي حالة حدوث نقص في التحصيل الضريبي ،تحدث حالة عجز يصعب تداركه.

¹ محمد حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² جلال الدين زرقاط، مالية البلدية بين الاستقلال و التبعية، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015/2014 ، ص 92.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

3- قلة مردودية الجباية المحلية¹:

- على الرغم من أهمية الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية غير أنه يعيب عليها ما يلي:
- عدم مرونتها، وعدم قابليتها الزيادة في حالة وجود احتياجات جديدة، إضافة إلى ثقل التشريع الضريبي تعقيده، وعدم ملائمته.
 - قلة مردوديتها، حيث أن نسبة استفادة البلدية من الضريبة قليلة جدا مقارنة من استفادة الدولة والولاية.
 - سيطرت السلطة المركزية على الجباية المحلية سواء كان خلفا، أو تحصيليا واستحوادها على الأنواع الضرائب، كالضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، في حين لا تبقى للبلدية إلا مجالات وقطاعات إقليمية مثل: الرسم النظافة، والسكن، والعقارات، التي لا تشكل دخلا كبيرا.
 - عدم قدرة أجهزة الجباية على تحصيل الموارد المالية نقرأ إلى التهرب الجبائي الحاصل، إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي، التي أصبحت تفوق قدرة الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية².

المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالتسيير والتنظيم

رغم أن الأسباب المالية هي أهم أسباب العجز في ميزانية البلدية، إلا أننا لا يمكن أن نتغاضى عن الأسباب المرتبطة بجانب التسيير والتنظيم الذي سببه المورد البشري، فهناك بلديات غنية لها نسبة كبيرة من مداخيل الضريبة، وتعاني الكثير من المشاكل تدهور المستوي المعيشي نقص التهيئة للأحياء، لا تتوفر فيها أبسط مكونات الحياة، وعليه هذه الاختلالات تقع على مسؤولية الجماعات المحلية تسييرا وتنظيما، والتي تعود أصلا إلى الأسباب التالية:

أولا: تدني مستوى التأطير والتأهيل للموارد البشرية

فبرجوع إلى قانون البلدية نجد أن الرئيس المجلس الشعبي البلدي هو الشخص منتخب وفقا للمواد 64.65 من قانون البلدية بنصها: "يعلن رئيس المجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات الناخبين"³.

ونجد أن القانون نص على شروط الترشح، التي تتمثل في الأهلية عدم وجود حكم قضائي بحقه، تسوية وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.... الخ، ولم ينص على أهم شرط وهو الكفاءة والتأهيل، لكي يقوم هذا المنتخب بدوره على أكمل وجه ويضاف إلى ذلك أيضا:

- تدني المستوي التعليمي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، الذي يؤثر سلبا على دور واهداف البلدية المطلوب منها تحقيقها.

- عدم الاهتمام باحتياجات المواطنين وشكواهم، ومدى توافقها مع الخطط المقررة.

¹ مرجع نفسه، ص 93.

² جلال الدين زرقاط، مرجع سبق ذكره، ص 93.

³ قانون البلدية 10-11، مرجع سبق ذكره، المادة 64، ص 13.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

- ضعف وعي المواطنين بأهمية المجلس الشعبية التي تقتصر على توزيع السكنات والمحلات، واستخراج وثائق الحالة المدنية.
- الصراعات الشخصية، وغلبة المصلحة الخاصة هي المصلحة العامة.
- عدم الفهم الصحيح للخدمة العامة، أدى إلى تفشي الإسراف والبيروقراطية، والرشوة التسبب.....الخ.
- عدم تحمل المسؤولية وضعف الضمير المهني.
- تداخل الصلاحيات مع المجالس الولائية، و جل الاختصاصات تكون تحت الوصاية، مما يجد من استقلالية البلديات¹.

ثانيا: تكريس التبعية القانونية والعملية للمالية البلدية

- يظهر ذلك وبشكل جلي ضعف التمويل جراء ظهور بلديات عديدة تعاني من صعوبات مالية، من بينها عدم وجود موارد مالية تضمن تسييرها وبقائها، وهذا ما جعلها تتخبط في ديون عرقلتها عن تسيير شؤونها.
- أمام هذه الوضعية ما على البلدية سوي اللجوء إلى الاعانات المختلفة التي تقدمها الدولة ولكن هذه الإعانات لا تعتبر مجانية، بحيث الدولة لا تمول إلا إذا تحكمت بمعنى تدخلها من خلال ما يلي:
- 1- تخصيص الإعانات أن الاعانات التي تقدمها الدولة و بالضبط إعانات الصندوق ، تخصص لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار فهي بذلك إعانات تخصصية، و بالتالي هذا التخصيص يفقد البلديات حرية التصرف في تلك الاعانات و يجعلها ملزمة بالعمل وفق ما سطرت له تلك الاعانات مسبقا من قبل الجهة الممولة.
 - 2-التوجه المركزي للقرار البلدي: تتولي السلطة المركزية قيادة عملية التنمية المحلية، وتفرض جميع الخيارات الاقتصادية اللازمة لها، و حتى عملية ترقية البلدية عمرانيا.
 - 3- الرقابة المركزية لنشاط التنمية للبلدية: تجبر السلطة المركزية البلديات علي أخذ تأشيرة بخصوص المشاريع التقنية بالإلزام رئيس البلدية بإرسال تقارير دورية عن نسب استهلاك الاعتمادات المالية و نسب الإنجاز².

ثالثا: التقسيم الإداري لسنة 1984³.

- جاء التقسيم الإداري لسنة 1984 بإضافة عدد هام من البلديات فارتفع عدد البلديات من 704 بلدية إلى 1541 بلدية أي إضافة 837 بلدية جديدة.
- إن التنظيم الجديد أفرز العديد من السلبيات نذكر منها:

¹ خليل فيشوش، دور المورد المالية المحلية بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014، ص 42.

² عبد الحق بوعقار، التمويل المحلي و التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014، ص 66.

³ بسمة عوامي، تشخيص نظام الادارة المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة برج باجي مختار، عنابة، العدد الرابع، ص 275.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

1- ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل، لا تركز على اية حياة اقتصادية أو مالية (2\3 بلديات العاجزة الريفية) أدّى إلى تشتت الحصيلة الجبائية، فبينما كانت الحصيلة الجبائية توزع على 704 بلدية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية.

2- ظهور الكثير من البلديات الجديدة تحتاج إلى توظيف جديد، استلزم زيادة عدد موظفين وبالتالي مضاعفة ميزانيات التسيير، دون أي مورد مالي لتغطية ذلك.

3- انخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شهدته سنة 1986، الذي صاحبه انخفاض عائدات الجباية البترولية، الذي انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للصالح البلديات التي تعاني ضعف التمويل. وبالتالي فإن التقسيم الإداري كان غير مدروس لأنه خلق بلديات عاجزة والنشأة، بلديات لا تستند إلى أي مورد أو نشاط اقتصادي، ويكون بذلك قد ساهم بقدر كبير في تفاقم أزمة البلديات العاجزة ماليا.

رابعا : غموض القوانين و التشريعات المرتبطة بالعلاقة بين المركز و الهيئات المحلية البلدية¹

ذلك أن متطلبات الإدارة الرشيدة، والفعالة تتطلب وتحتّم تطبيق نظام الحكم اللامركزي، تتسم فيه العلاقة بين المركز والاطراف(البلديات) بالاستقلالية النسبية لا التبعية والخضوع.

وواقع أنه رغم تمتع المجالس الشعبية البلدية باختصاصات مستقلة، إلا أنها لا تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها.

بالرجوع إلى قانون البلدية 10-11 يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية المجالس الشعبية البلدية، ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إلا أن هذه الاختصاصات مفيدة إلى حد كبير بتدخل السلطة الرقابة.

كما أنه وما دامت اللامركزية تعتمد على الدعم المركزي المباشر من الحكومة المركزية (الاعانات) فهذا يؤدي إلى خلل بين المركز وأطرافه.

- **تمركز الجباية في يد السلطة المركزية:** يعتبر وضع الإيرادات الجبائية في يد السلطة المركزية من أهم الأسباب المؤدية إلى عجز البلديات، و تبعا لقاعدة "لا ميزانية إلا بقانون" تتجلى تبعية تلك الإيرادات على مستوى تأسيس الضريبة أوكل الدستور الجزائري هذا الاختصاص لسلطة التشريعية، ومنه يتضح أن البلدية لا يد لها في تأسيس الضريبة، وبالتالي بعد تأسيس الضريبة و تحديد وعائها حكرا على السلطة التشريعية التنظيمية، مما يؤكد تبعية الضرائب المحلية لسلطة المركزية، و التي تجرد البلديات من مباشرة المالية².

¹ جميلة قالة، تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلال و التبعية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 92.

² بسمة عولمي، مرجع سبق ذكره، ص 276.

الفصل الأول: مصادر إيرادات ميزانية البلدية

خلاصة الفصل الأول:

بالرغم من تعدد الموارد العامة للبلدية المتأتية من الجباية المحلية وبالرغم من انّها ساهمت في تمويل البلدية، إلا ان هذه المساهمة التي قدمتها الجباية المحلية لم ترقى الى مستوى يجعلها ذات فعالية في كونها مصدر تمويل يجعل البلدية تتمتع بوضعية مالية مريحة.

لهذا تعتمد أيضا في تمويل ميزانيتها على الموارد الخارجية والمتمثلة في كل من اعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وإعانات الدولة المتمثلة في المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية للتنمية، وكذلك القروض والهبات، وهذا من اجل تغطية العجز المالي للموارد المحلية حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها وإنجاز المشاريع التنموية المختلفة.

الفصل الثاني: دور مصادر

التمويل الخارجية في تمويل

ميزانية بلدية سي مصطفى

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

تمهيد:

بعد تطرقنا في الدراسة النظرية لميزانية البلدية، واهم المصادر المالية التي تساهم في تمويل ميزانية البلدية والمتمثلة في المصادر المحلية منها الموارد الجبائية (الضرائب والرسوم) مع تحديد معدلات الضريبة والنسبة التي تستفيد منها البلدية من الضرائب المشتركة مع الجهات الأخرى، وكذا الموارد الغير جبائية (مداخيل البلدية من املاكها العقارية)، دون ان ننسى المصادر الخارجية والمتمثلة في اعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، والاعانات المالية من طرف الدولة في صورة مخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية للتنمية، وكذلك القرض والهبات. وتعتبر الموارد الخارجية كدعم لحل إشكالية التمويل المحلي الغير قادر على تغطية نفقات البلدية. وعليه سنحاول في هذا الفصل بالتعريف ببلدية سي مصطفى والهيكل التنظيمي لها، ثم تحليل واقع ميزانية سي مصطفى وذلك من خلال دراسة تطورات الإيرادات الخارجية لكل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار مع دراسة تحليلية لميزانية البلدية خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2021.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

المبحث الأول: نبذة عن بلدية سي مصطفى

في هذا المبحث تطرقنا الى تعريف بلدية سي مصطفى وهيكلها التنظيمي، الى جانب التطرق الى بعض مؤشرات التنمية للعهد السابقة في الفترة الممتدة من سنة 2012-2017.

المطلب الأول: التعريف ببلدية سي مصطفى

1- النشأة:

ان منطقة سي مصطفى كمنطقة مأهولة بالسكان كانت موجودة منذ العهد التركي اثناء ايام الجزائر، لكن كمدينة وحسب مؤرخين فرنسيين فإنها تأسست سنة 1850م وقت الاحتلال الفرنسي باسم "بلاد قيطون" (بلاد الخيم)، وفي سنة 1874م أصبحت بلدية ذات خدمة كاملة (بالمقابل كان هناك البلديات المختلطة مثل بلدية برج منايل)، كان يسيرها رئيس المجلس البلدي ومعه مجلس منتخب مكون من 05 نواب أوروبيين و05 نواب جزائريين، ضمت في 1875م كل من (زعاترة، زموري ولقطة)، بعدها في سنة 1901م اخذت اسم "فيليكس فور" نسبة لاسم رئيس فرنسا فيليكس فور، كانت بلدية سي مصطفى تابعة جغرافيا الى القبائل الكبرى و اداريا الى محافظة الجزائر العاصمة، اما بالنسبة لتنظيم جبهة التحرير الوطني اثناء ثورة التحرير الى الولاية الثالثة، بعد الاستقلال اخذت اسم سي مصطفى نسبة لاسم شهيد الثورة "سعودي محمد" المدعو "سي مصطفى" المولود بنفس المنطقة في 1933/11/06 والمستشهد في 1958/11/25. في سنة 1967 إثر التقسيم الإداري الأول الذي عرفته الجزائر المستقلة أصبحت تابعة لبلدية زموري، لكن في سنة 1984 إثر التقسيم الإداري الثاني أصبحت سي مصطفى بلدية قائمة بذاتها.

2- الموقع الجغرافي:

مدينة سي مصطفى، تقع على خط عرض 36.72095 وخط طول 3.61945 (أي على بعد ساعة عن خط غرينتش) وتبعد حوالي 55 كلم شرق الجزائر العاصمة و20 كلم عن مقر بومرداس وترتفع عن سطح البحر ب 94م.

البلديات المحاذية لبلدية سي مصطفى هي:

من الشمال: زموري ولقطة.

من الشرق: لقطة وبرج منايل ويسر.

من الغرب: الثنية.

من الجنوب: سوق الحد.

يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط. اغلب ارضيها زراعية بحيث مساحتها الاجمالية حوالي

1.850 هكتار، وهي مقسمة الى تجمعين حضريين ثانويين:

- التجمع الحضري الثانوي القرية الفلاحية بوظهر.

- التجمع الحضري الثانوي ميشايري.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

بالإضافة الى المناطق المبعثرة والمنطقة الزراعية بحج.

3- الموقع الإداري والمساحة: مدينة سي مصطفى، بلدية تابعة إداريا الى دائرة يسر ولاية بومرداس، وهذا من التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984.

كما تبلغ مساحتها 27 كم².

4- السكان: كانت الزيادة السكانية بوتيرة بطيئة ثم قوية في الإحصاء الأخير، وهذا الجدول يوضح التباين في الزيادة السكانية من سنة 1874 الى غاية عام 2008.

الجدول رقم (01) تطور عدد سكان بلدية سي مصطفى من 1879 الى 2021.

| الاحصاء | عدد السكان | الكثافة السكانية | الملاحظات |
|---------|------------|------------------|-------------------------|
| 1874 | 813 | 30 | |
| 1962 | 3.000 | 111 | إحصاء غير رسمي (تقريبي) |
| 1977 | 4.310 | 160 | - |
| 1987 | 7.199 | 266 | - |
| 1998 | 8.940 | 331 | - |
| 2008 | 11.727 | 434 | - |
| 2018 | 18.000 | 666 | إحصاء غير رسمي (تقريبي) |
| 2021 | 21.000 | 777 | إحصاء غير رسمي (تقريبي) |

كما انها تمتاز بطابع صناعي وتجاري حيث تحتوي على عدة مؤسسات وطنية وخاصة منها الشركة المتخصصة في أدوات الابواب "SOFICLEF"، وكذا شركة صناعة أدوات الالمنيوم "EAWA"، وشركة تركيب المطابخ المنزلية "SONARIC".

تعتبر بلدية سي مصطفى منطقة حساسة باعتبارها تحتوي على الطريق الوطني رقم 12 الواصل بين ولاية الجزائر وولاية تيزي وزو والطريق الولائي 35 الرابط بين بلدية سي مصطفى وبلدية لقاطة وبلدية زموري، كما لها خط للسكك الحديدية الذي هو بمثابة الوصل بين المدن المجاورة في نقل البضائع والمسافرين.

5- الهيكل التنظيمي لبلدية سي مصطفى:

بحيث يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية سي مصطفى من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- 3 لجان متمثلة في: لجنة الاقتصاد والمالية- لجنة التهيئة العمرانية والتعمير- لجنة الشؤون الاجتماعية، يقوم برئاسة كل لجنة أحد من النواب.
- الأمانة العامة تحت اشراف الأمين العام.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

- 3 مصالغ ممثلة في:

✓ المصلحة التقنية تحت اشراف تقني سامي وتهتم ب:

- لبنية التحتية.

- التعمير والبناء.

✓ مصلحة المستخدمين والمحاسبة تحت اشراف متصرف رئيسي وتهتم ب:

- المستخدمين.

- المحاسبة والاعلام.

✓ مصلحة التنظيم والشؤون العامة تحت اشراف متصرف إقليمي وتهتم ب:

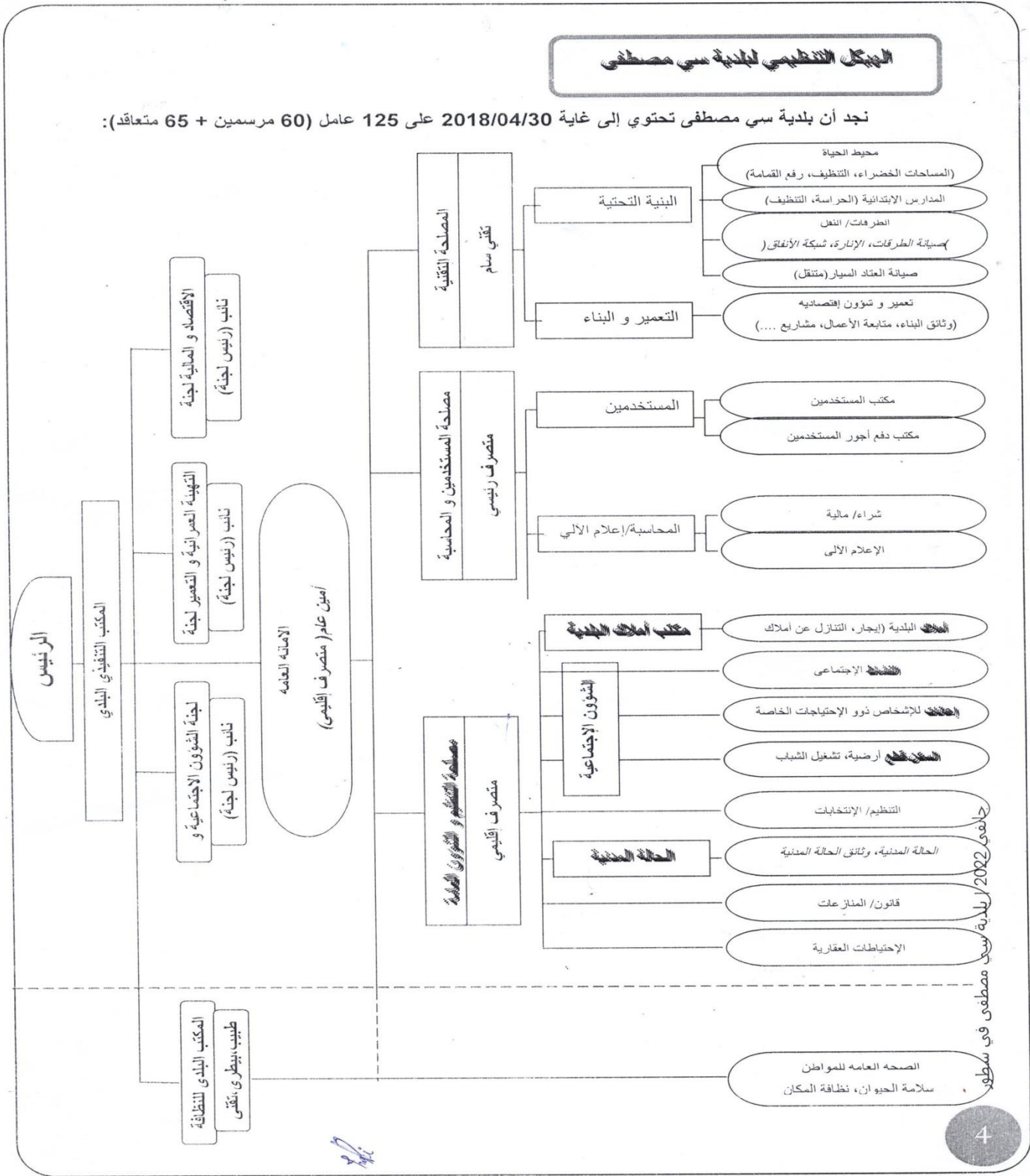
- مكتب أملاك الدولة.

- الشؤون الاجتماعية.

- الحالة المدنية.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

لشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لبلدية سي مصطفى.



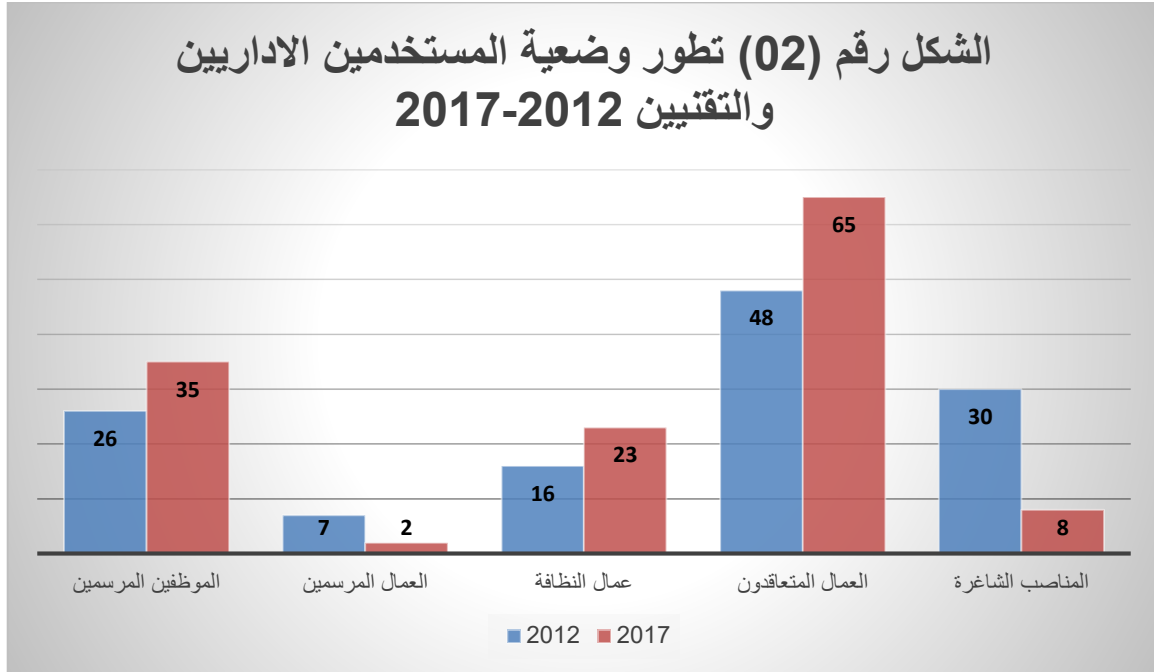
المصدر: من بلدية سي مصطفى.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية لبلدية سي مصطفى فترة 2012-2017

لقد حاولنا دراسة بعض حالة التنمية المحلية خلال العهدة السابقة لفترة الدراسة 2012-2017 وذلك من اجل الاطلاع بشكل مختصر على الوضعية المالية للبلدية خلال تلك الفترة، بحيث قمنا بدراسة عدة مؤشرات تمكننا على فهم حالة التنمية في بلدية سي مصطفى. وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. وضعية المستخدمين الإداريين والتقنيين:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير حصيلة نشاطات البلدية 2012-2017.

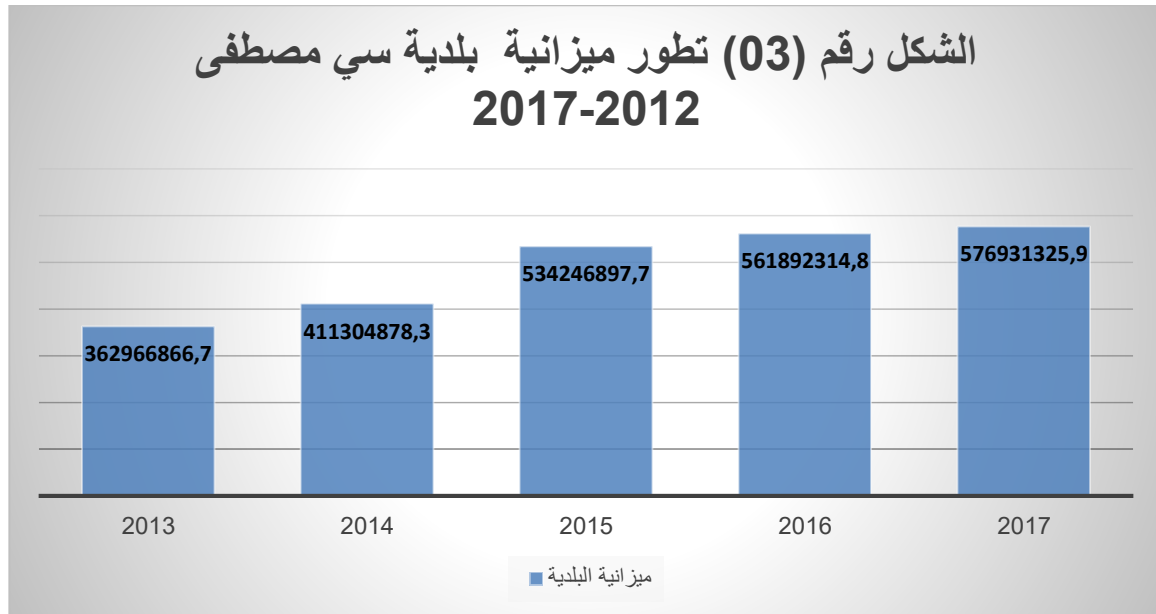
نلاحظ من الشكل (02) ان عدد موظفي البلدية المرسمين ارتفع من 26 عامل سنة 2012 الى 35 عامل سنة 2017، ثم انخفاض عدد العمال المهنيين المرسمين من 07 عمال سنة 2012 الى عاملين سنة 2017، بعدها نلاحظ ارتفاع عدد عمال النظافة من 16 عامل سنة 2012 الى 23 عامل سنة 2017، ثم ارتفاع عدد العمال المتعاقدون من 48 عامل سنة 2012 الى 65 عامل سنة 2017، وأخيرا عدد المناصب الشاغرة الذي انخفض من 30 منصب سنة 2012 الى 08 مناصب سنة 2017.

بالنسبة لوضعية المستخدمين 2012-2017 فنلاحظ نقص في عدد الموظفين وما يقابله من زيادة عدد السكان خاصة عمال النظافة وأيضا عدم وجود عمال مختصين صيانة الانارة العمومية وكذلك نقص عدد الحراس وعمال النظافة وعمال المطاعم.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

2. المالية المحلية 2012-2017:

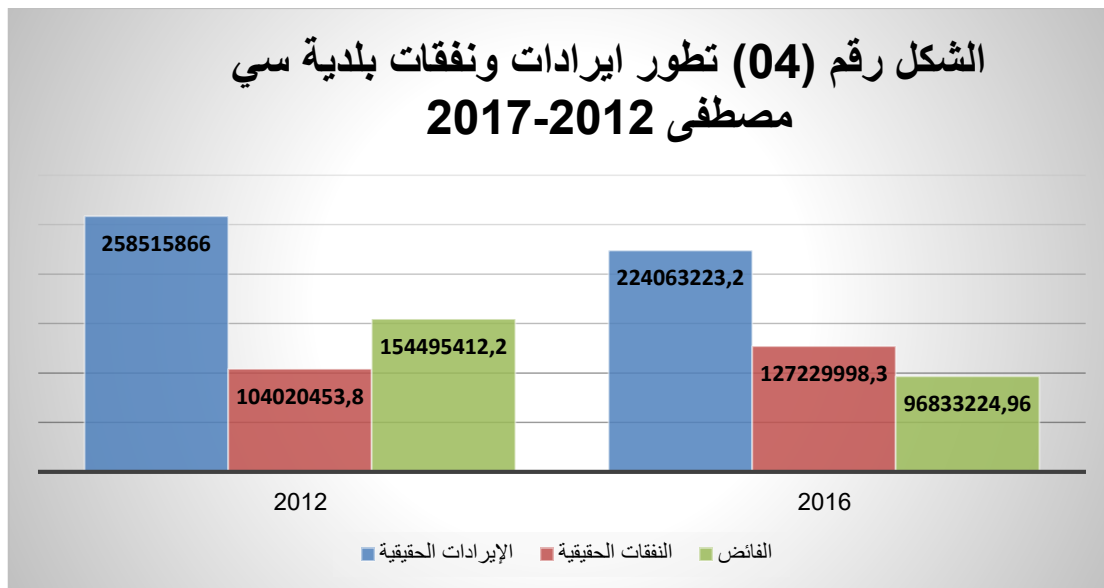
أ- التطور السنوي للميزانية:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير حصيلة نشاطات البلدية 2012-2017.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ارتفاع وتزايد في ميزانية البلدية خلال الخمس سنوات فقد بلغت سنة 2013 362966866.70 دج لترتفع سنة 2014 الى 411304878.30 ثم ترتفع مرة أخرى الى 534246897.70 دج سنة 2015 لتواصل الارتفاع سنة 2016 الى 561892314.85 دج لتبلغ سنة 2017 576931325.91 دج. فقد ارتفعت ميزانية البلدية من سنة 2013 الى سنة 2017 بنسبة 37%

ب- تطور الإيرادات والنفقات الحقيقية 2012-2017:



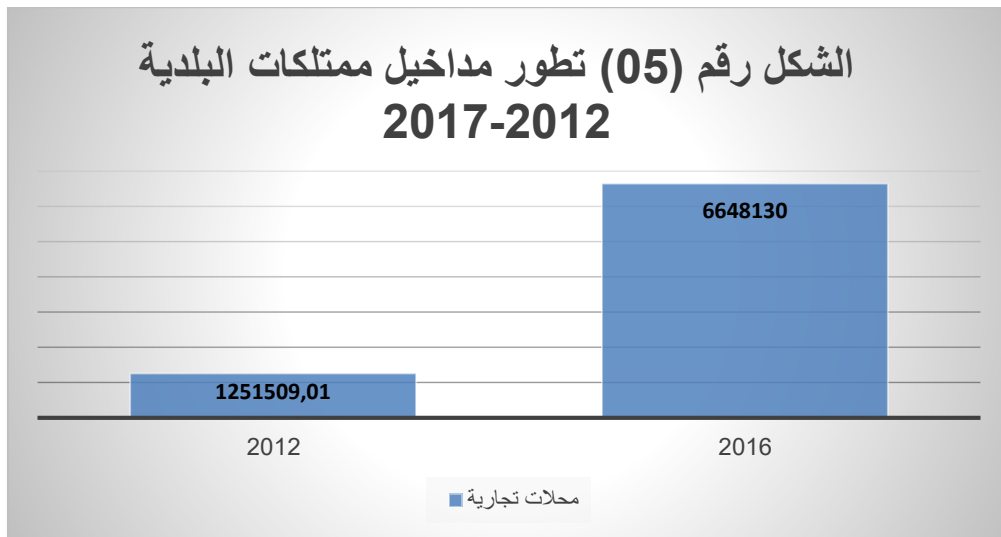
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير حصيلة نشاطات البلدية 2012-2017.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

من خلال الشكل رقم(04) نلاحظ انخفاض الإيرادات الحقيقية من سنة 2012 الى 2016 فقد بلغت 258515865.99 دج و 224063223.24 دج على التوالي بنسبة -13.75% وبمبلغ قدر ب 34452542.75 دج، مع وجود فائض قدر ب 154495412.20 دج، نلاحظ ارتفاع النفقات الحقيقية من سنة 2012 الى 2016 بنسبة 10% وبمبلغ يقدر ب 23209544.49 دج، مع وجود فائض قدر ب 96833224.96 دج.

ان اغلب مداخيل البلدية هي اعانات 80% من الولاية الباقي جبايات او كراء المحلات والسكان ورسوم المحشر والافراح مع ضرورة تحصيل الضرائب للمنطقة الصناعية والمؤسسات.

3. ممتلكات البلدية المنتجة للمداخيل:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير حصيلة نشاطات البلدية 2017-2012.

من خلال الشكل (05) نلاحظ ارتفاع مداخيل البلدية من املاكها المتمثلة في (المحلات التجارية) من 1251509.01 دج سنة 2012 الى 6648130 دج سنة 2017 بنسبة 81% .

4. العمليات المسجلة في إطار مخططات البلدية للتنمية 2017-2012:

الجدول رقم (02) العمليات المسجلة في إطار مخططات البلدية للتنمية 2017-2012.

| نوع العملية | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المجموع |
|-------------------------------------|------|------|------|------|------|--------------|
| عدد العمليات المسجلة | 5 | 13 | 5 | 3 | / | 154608000.00 |
| عدد العمليات المنجزة والمستلمة | 5 | 9 | 3 | 1 | / | 68279000.00 |
| عدد العمليات المتوقفة | / | 3 | / | 2 | / | 40158000.00 |
| عدد العمليات الغير منطلقة | / | 1 | 2 | / | / | 20747000.00 |
| نسبة الإنجاز المادي لمجموع العمليات | 71% | 69% | 48% | 51% | / | 59.75% |

المصدر: من تقرير حصيلة النشاطات المجلس الشعبي البلدي 2017-2012

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ان نسبة الإنجاز بلغت 59.75% بحيث بلغت أدنى نسبة سنة 2015 ب 48% اما اعلى نسبة فكانت سنة 2013 ب 71%

اما في سنة 2017 فنلاحظ عدم حصول البلدية عمليات في إطار مخططات البلدية للتنمية.

ان بعض المشاريع متوقفة بسبب معارضة بعض المواطنين وبعض الاخر متوقفة لدى المحاكم والبعض الاخر متوقف بسبب عدم انطلاق بعض المقاولين في الإنجاز أدى الى فسخ العقود ما أدى الى تأخر في انطلاق المشروع.

5. العمليات المسجلة في إطار اعانات ميزانية الولاية 2017-2013:

الجدول رقم (03) العمليات المسجلة في إطار اعانات ميزانية الولاية ونسب إنجازها 2017-2013.

| نوع العملية | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المجموع |
|-------------------------------------|------|------|------|------|------|---------|
| عدد العمليات المسجلة | 03 | 05 | 07 | 03 | 00 | 18 |
| عدد العمليات المنجزة والمستلمة | 02 | 03 | 05 | 02 | 00 | 12 |
| عدد العمليات المتوقفة | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| عدد العمليات الغير المنطلقة | 00 | 02 | 02 | 00 | 00 | 04 |
| نسبة الإنجاز المادي لمجموع العمليات | 88% | 25% | 39% | 45% | / | 49% |

المصدر: من تقرير حصيلة النشاطات المجلس الشعبي البلدي 2012-2017.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ان نسبة الإنجاز المادي لمجموع العمليات قد بلغت 49% مقسمة الى 88% سنة 2013 وهي اعلى نسبة بلغت خلال الخمس سنوات وبلغت 25% سنة 2014 و39% سنة 2015 و45% سنة 2016.

كل هذا ناتج عن إجراءات اختيار المقاولين الخاضعة لقانون الصفقات والذي يعتبر معقدا خاصة ان القانون يفرض اختيار اقل سعر مما أدى الى تعطيل الكثير من المشاريع حيث يتم عرض أسعار ليست في مستوى المشاريع.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

6. وضعية البرامج الممنوحة للبلدية:

الجدول رقم (04) وضعية البرامج الممنوحة لبلدية سي مصطفى 2012-2017.

| 2017 | | 2012 | | مصادر التمويل |
|--------------|-------------|-------------|-------------|--|
| المبلغ | عدد البرامج | المبلغ | عدد البرامج | |
| 119077364.00 | 38 | 14510395.00 | 02 | ميزانية الولاية |
| 93560000.00 | 14 | 53000000.00 | 11 | المخطط البلدي للتنمية |
| / | / | 14031980.00 | 2 | صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية |
| 70650000.00 | 09 | / | / | اعانات مديرية التجهيزات العمومية |

المصدر: من تقرير حصيلة النشاطات المجلس الشعبي البلدي 2012-2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) ارتفاع اعانات الولاية المقدمة للبلدية من 14510395.00 دج سنة ب برنامج 2012 الى 119077364.00 دج سنة 2017 ب 38 برنامج، أيضا ارتفاع اعانات المخطط البلدي للتنمية من 53000000.00 دج ب 11 برنامج سنة 2012 الى 93560000.0 دج ب 14 برنامج، كما حصلت على اعانات من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية سنة 2012 بمبلغ 14031980.00 دج وحصلت أيضا سنة 2017 على اعانات مديرية التجهيزات العمومية بمبلغ قدر ب 70650000.00 دج ب 9 برامج.

7. وضعية ديون البلدية:

الجدول رقم (05) وضعية ديون بلدية سي مصطفى 2012-2017.

| 2017 | 2012 | البيان |
|------------|------------|-------------------------------------|
| 3169884.25 | 9200373.10 | تجاه سونلغاز |
| 477801.90 | - | تجاه الجزائرية للمياه |
| - | - | تجاه اتصالات الجزائر |
| 172359.60 | - | تجاه الوكالة الوطنية للنشر والاشهار |

المصدر: من تقرير حصيلة النشاطات المجلس الشعبي البلدي 2012-2017

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) وجود بعض الديون المترتبة على بلدية سي مصطفى من 2012-2017 فقد انخفضت الديون اتجاه سونلغاز من 9200373.10 سنة 2012 الى 3169884.25 سنة 2017 كما ان هناك ديون اتجاه الجزائرية للمياه سنة 2017 ب 477801.90 دج وأيضا اتجاه الوكالة الوطنية للنشر والاشهار في نفس السنة والمقدرة ب 172359.60 دج.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

المبحث الثاني: إيرادات ونفقات بلدية سي مصطفى

المطلب الأول: دراسة تطور نفقات وإيرادات لبلدية سي مصطفى

أولاً: دراسة الموازنة العامة للبلدية للفترة ما بين 2017-2021.

تنقسم ميزانية البلدية الى قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار بحيث ينقسم كل قسم الى نفقات وإيرادات وهذه الأخيرة تنقسم الى إيرادات داخلية (محلية) متمثلة في إيرادات جبائية وهي الضرائب والرسوم وإيرادات غير جبائية وهي عائدات ممتلكات البلدية، وإيرادات خارجية تتمثل في مخططات البلدية للتنمية واعانات الدولة واعانات صندوق التضامن والضمان للجتماعات المحلية، اما النفقات فتتنقسم الى نفقات سير المصالح الإدارية وتسيير الشؤون اليومية للبلدية ونفقات للبرامج والمشاريع الاستثمارية.

سنحاول من خلال ما يلي عرض تطور الموازنة العامة سنة بسنة لمعرفة تطور الموارد المالية، خاصة مع خصوصيات هذه الفترة المدروسة التي شهدت انخفاض في إيرادات البلدية بسبب ازمة الصحة العالمية (فيروس كورونا):

1- ميزانية البلدية سنة 2017:

الجدول رقم (06) الموازنة العامة سنة 2017.

| النفقات | المبالغ | الإيرادات | المبالغ |
|--|--------------|---|--------------|
| - قسم التسيير: مجموع نفقات قسم التسيير | 177094253.10 | مجموع إيرادات قسم التسيير | 218942032.20 |
| اقتطاعات لقسم التجهيز والاستثمار | 19400000.00 | | |
| النفقات الحقيقية | 157694253.10 | الإيرادات الحقيقية | 218942032.20 |
| - قسم التجهيز والاستثمار: مجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار | 314409133.69 | مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار | 314409133.69 |
| النفقات الحقيقية | 314409133.69 | الاقتطاع من إيرادات التسيير | 19400000.00 |
| | | الإيرادات الحقيقية | 295009133.69 |
| - المجموع الإجمالي النفقات الحقيقية | 472103386.76 | المجموع الإجمالي الإيرادات الحقيقية | 513951165.89 |
| فائض الإيرادات | 41847779.10 | فائض النفقات | - |
| المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 513951165.89 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 513951165.89 |

المصدر: من الحساب الإداري لبلدية سي مصطفى سنة 2017

من الجدول رقم (06) نلاحظ ان هنالك فائض في الإيرادات يقدر ب 41847779.10

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

وقد بلغت نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز 10.95%

2- ميزانية البلدية سنة 2018:

جدول رقم (7) يمثل ميزانية البلدية سنة 2018.

| المبالغ | الايادات | المبالغ | النفقات |
|--------------|---|--------------|--|
| 184006260.09 | مجموع إيرادات قسم التسيير | 168367616.26 | - قسم التسيير: مجموع نفقات قسم التسيير |
| | | 9400000.00 | اقتطاعات لقسم التجهيز |
| 184006260.09 | الإيرادات الحقيقية | 159967616.26 | والاستثمار النفقات الحقيقية |
| 277736435.06 | مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار | 277736435.06 | - قسم التجهيز والاستثمار: مجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار |
| 9400000.00 | اقتطاع من ايراد التسيير | | |
| 268336435.06 | الإيرادات الحقيقية | 277736435.06 | النفقات الحقيقية |
| 452342695.15 | - المجموع الإجمالي الإيرادات الحقيقية | 436704051.32 | - المجموع الإجمالي النفقات الحقيقية |
| - | فائض النفقات | 15638643.83 | فائض الايرادات |
| 452342695.15 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 452342695.15 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات |

المصدر: من الحساب الإداري لبلدية سي مصطفى سنة 2018

من الجدول رقم (07) نلاحظ ان هناك فائض في الإيرادات يقدر ب 15638643.83.

وقد بلغت نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز 5.60%

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

3- ميزانية البلدية لسنة 2019:

جدول رقم (8) يمثل ميزانية بلدية سي مصطفى سنة 2019

| المبالغ | الايادات | المبالغ | النفقات |
|--------------|---|----------------------------|--|
| 172671760.86 | مجموع إيرادات قسم التسيير | 178104209.44 | - قسم التسيير: مجموع نفقات قسم التسيير اقتطاعات لقسم التجهيز والاستثمار |
| 172671760.86 | الإيرادات الحقيقية | 6686000.00 171416209.44 | والاستثمار النفقات الحقيقية |
| 299658091.78 | مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار | 299658091.78 | - قسم التجهيز والاستثمار: مجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار |
| 6686000.00 | الاقتطاع من قسم التجهيز والاستثمار | | |
| 292972091.78 | الإيرادات الحقيقية | 299658091.78 | النفقات الحقيقية |
| 466643852.64 | - المجموع الإجمالي: الإيرادات الحقيقية | 471076301.22 | - المجموع الإجمالي: النفقات الحقيقية |
| 5432448.58 | فائض النفقات | - | فائض الايرادات |
| 471076301.22 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 471076301.22 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات |

المصدر: من الحساب الإداري لبلدية سي مصطفى سنة 2019

من الجدول رقم (08) نلاحظ ان هنالك فائض في النفقات (عجز) ويقدر ب 5432448.58.

وقد بلغت نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز %3.75.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

4- ميزانية البلدية سنة 2020:

جدول رقم (09) يمثل ميزانية بلدية سي مصطفى سنة 2020

| المبالغ | الايادات | المبالغ | النفقات |
|---------------------|---|---------------------|--|
| 176882044.34 | مجموع إيرادات قسم التسيير | 197780762.25 | - قسم التسيير: مجموع نفقات قسم التسيير |
| | | 6800000.00 | اقتطاعات لقسم التجهيز والاستثمار |
| 176882044.34 | الإيرادات الحقيقية | 191180762.25 | النفقات الحقيقية |
| 307458989.56 | مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار | 307458989.56 | قسم التجهيز والاستثمار: مجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار |
| 6800000.00 | اقتطاع من إيرادات التسيير | | |
| 300658989.56 | الإيرادات الحقيقية | 307458989.56 | النفقات الحقيقية |
| 477541033.90 | - المجموع الإجمالي: الإيرادات الحقيقية | 498639751.81 | - المجموع الإجمالي: النفقات الحقيقية |
| 21098717.91 | فائض النفقات | - | فائض الإيرادات |
| 498639751.81 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 498639751.81 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات |

المصدر: من الحساب الإداري لبلدية سي مصطفى سنة 2020

نلاحظ من الجدول (09) ان هناك فائض في النفقات (عجز) ويقدر ب 21098717.91.

وقد بلغت نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز %3.43

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

5- ميزانية البلدية سنة 2021:

جدول رقم (10) يمثل ميزانية بلدية سي مصطفى سنة 2021

| المبالغ | الإيرادات | المبالغ | النفقات |
|--------------|---|--------------|--|
| 176677176.79 | مجموع إيرادات قسم التسيير | 157489017.45 | - قسم التسيير: مجموع نفقات قسم التسيير |
| | | 5700000.00 | اقتطاعات لقسم التجهيز |
| | | 151789017.45 | والاستثمار |
| 176677176.79 | الإيرادات الحقيقية | | النفقات الحقيقية |
| 238745197.38 | مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار | 238745197.38 | - قسم التجهيز والاستثمار: مجموع نفقات قسم التجهيز والاستثمار |
| 5700000.00 | اقتطاعات من قسم التسيير | | |
| 233045197.38 | الإيرادات الحقيقية | 238745197.38 | النفقات الحقيقية |
| 409722374.17 | - المجموع الإجمالي: الإيرادات الحقيقية | 390534214.83 | - المجموع الإجمالي: النفقات الحقيقية |
| - | فائض النفقات | 19188159.34 | فائض الإيرادات |
| 409722374.17 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات | 409722374.17 | المجموع المتساوي من الإيرادات والنفقات |

المصدر: من الحساب الإداري لبلدية سي مصطفى سنة 2021

من الجدول رقم (10) نلاحظ وجود فائض في الإيرادات يقدر ب 19188159.34.

وقد بلغت نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز %3.61

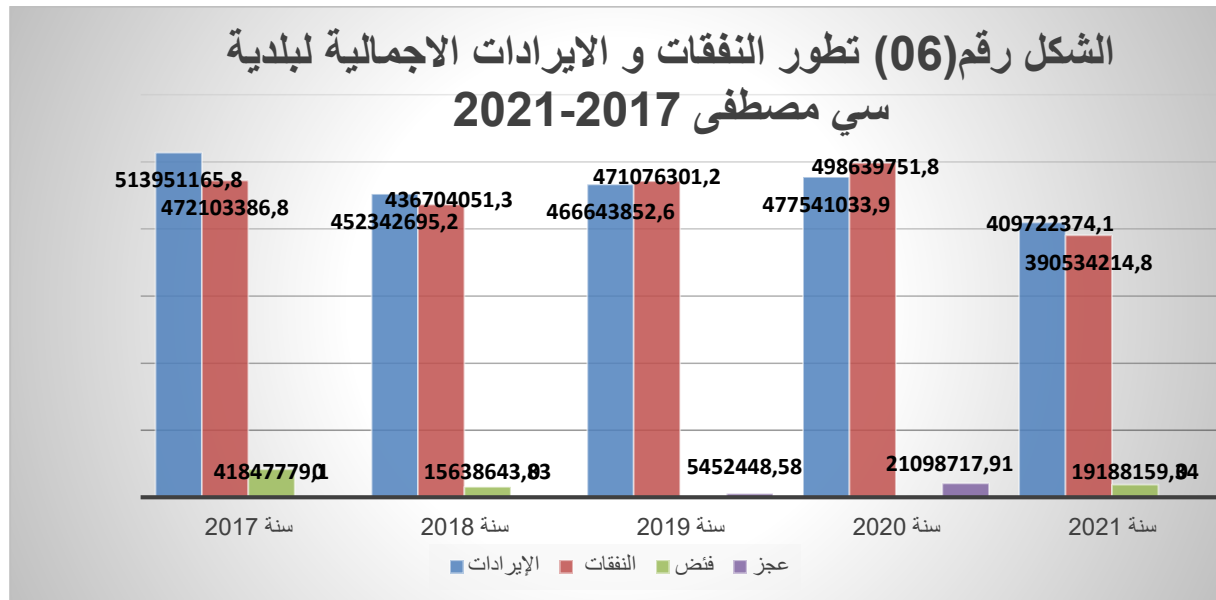
من خلال دراسة ميزانية بلدية سي مصطفى خلال الفترة (2017-2021) نستخلص الملاحظات التالية:

- ميزانية البلدية كانت في حالة عجز خلال السنتين 2019-2020 ومن خلال المقابلة التي أجريت مع المحاسب العام للبلدية أوضحت لنا ان أسباب العجز ناتج عن ضعف إيرادات قسم التسيير سنة 2019 والتي لم تستطع تغطية نفقات القسم خاصة ضعف مداخيل ممتلكات البلدية.
- بحيث صرح لنا الأمين العام للبلدية ان اغلب ممتلكات البلدية مهملة ولا يتم الاستفادة منها اما الباقي فيتم التهرب عن دفع المستحقات.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

- بالنسبة للإيرادات الجبائية فبلدية سي مصطفى لا تملك نشاط اقتصادي قوي يرفع من مدخولها من الجباية فحسب ما صرح به الأمين العام فان بلدية سي مصطفى تعتمد في تمويل ميزانيتها على المصادر الخارجية.
 - اما بالنسبة للعجز المسجل في سنة 2020 فانه ناتج عن الازمة الصحية العالمية (فيروس كورونا) والذي أدى الى ارتفاع نفقات قسم التسيير (مصاريف التعقيم، المنح المقدمة للموظفين... الخ) وانخفاض إيرادات نفس القسم لتوقف النشاط الاقتصادي والتجاري.
 - نلاحظ أيضا انخفاض في نسبة الاقتطاع من قسم التسيير الى قسم التجهيز والاستثمار من 95.10% سنة 2017 الى 3.61% سنة 2021 وهو اقل من المعدل القانوني المقدر ب 10%.
- ثانيا: دراسة تطورات نفقات وايرادات البلدية.

بعد التحري على الوضعية المالية العامة لبلدية سي مصطفى سنحاول من خلال ما يلي دراسة تطور الإيرادات والنفقات العامة والخاصة لكل قسم:



من اعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى للفترة 2017-2021 من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ ان الإيرادات في السنوات 2017-2018-2021 تفوقت على النفقات وتم تسجيل فائض في كل تلك السنوات وقيم مختلفة، اما في سنة 2019 و 2020 فقد تفوقت النفقات على الإيرادات مما أدى الى تسجيل عجز في هذه السنتين، بحيث بلغت الإيرادات سنة 2017 513951165.83 دج وهي اعلى قيمة خلال فترة الدراسة مع تسجيل اعلى قيمة للفائض ب 41847779.10 دج، لتتخف سنة 2018 بنسبة 12%- مع انخفاض ملحوظ في قيمة الفائض بنسبة 63%-، ثم ترتفع الإيرادات سنة 2019 بنسبة ضئيلة قدرت ب 3.2% مع تسجيل عجز قدر ب 5452448.58 دج، لتواصل الارتفاع سنة 2020 بنسبة 2.33% مع ارتفاع كبير في نسبة العجز بلغ 287%، لتتخف سنة 2021 الى ادنى قيمة لها بنسبة 14.20%- مع وجود فائض هذه المرة بقيمة 19188159.34 دج.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

فقد انخفضت الإيرادات من سنة 2017 الى سنة 2021 بنسبة 20%، وهذا راجع الى:

- ضعف التحصيل الضريبي للبلدية
- عدم الاستفادة من مداخيل الممتلكات
- الاعتماد بشكل كبير على اعانات الدولة
- الازمة الصحية العامة (كورونا) سنة 2019-2020 مما أدى الى ضعف الإعانات المقدمة من طرف الدولة وهذا أدى بدوره الى تسجيل العجز في الميزانية في كلتا السنتين.

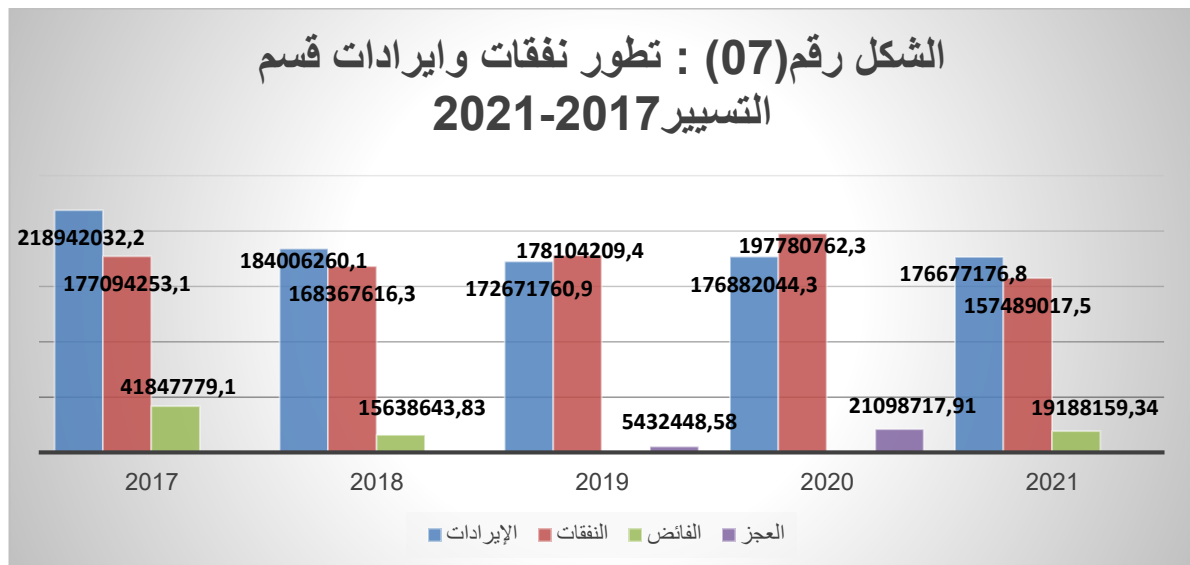
اما بالنسبة للنفقات فقد كانت متفاوتة بشكل بفارق طفيف في السنوات الأربع الأولى بحيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2020 والمقدرة ب 498639751.81 دج وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2021 بقيمة 390534214.83 دج.

وفي الأخير نقول ان الوضع المالي للبلدية سي مصطفى غير ثابت او غير مستقر بحكم ان الإيرادات غير مستقرة نسبيا وتكاد تتساوى مع النفقات وهذا يدل على الضعف المالي للبلدية، وما زاد الامر سوءا هو انخفاض الموارد الخارجي للبلدية.

ثالثا: دراسة تطور إيرادات ونفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار:

تنقسم الإيرادات والنفقات العمومية الى إيرادات ونفقات قسم التسيير وهو القسم المخصص لضمان السير العادي والحسن لمصالح البلدية من أجور الموظفين، مصاريف الماء والكهرباء، الهاتف..... الخ، ونفقات وايرادات قسم التجهيز والاستثمار والذي يهتم بالبرامج التنموية والمشاريع والاستثمارات في البلدية. وفيما يلي تطور كل من نفقات وإيرادات لكلا القسمين:

1- تطور نفقات وايرادات قسم التسيير:



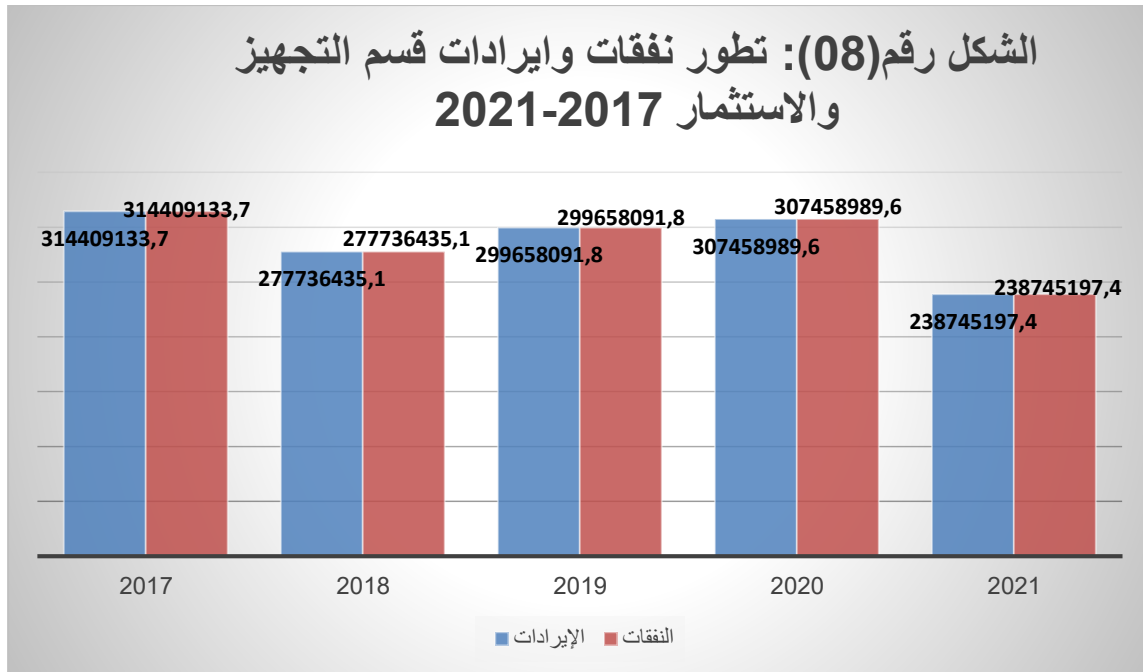
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ ان إيرادات قسم التسيير في السنوات 2017-2018-2021 تفوقت على النفقات وتم تحقيق فائض في كل تلك السنوات، بينما تفوقت النفقات على الإيرادات في سنة 2019 و 2020 وهذا ما أدى الى تسجيل عجز. فقد بلغت إيرادات قسم التسيير 218942032.20 دج سنة 2017 وهي اعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ومع تحقيق فائض قدر ب 41847779.10 دج، ثم تنخفض الإيرادات سنة 2018 بنسبة 16% مع انخفاض في قيمة الفائض المحقق بنسبة 63%-، اما في السنوات الثلاث الأخيرة فنلاحظ ان قيمة الإيرادات شبه متساوية بحيث انخفضت سنة 2019 بنسبة 6.15%- مع تسجيل عجز لأول مرة بقيمة 5432448.58 دج، لترتفع سنة 2020 بنسبة 2.43% ولكن مع ذلك يواصل العجز المسجل في الارتفاع بنسبة كبيرة 288%، لتواصل الارتفاع بشكل طفيف جدا سنة 2021 بنسبة 0.11% مع تحقيق فائض هذه المرة والمقدر ب 19188159.34 دج. نلاحظ ان إيرادات قسم التسيير قد انخفضت من سنة 2017 الى سنة 2021 بنسبة 19%-.

اما بالنسبة لنفقات قسم التسيير فقد كانت متفاوتة بحيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2020 ب 197780762.25 دج وأدنى قيمة لها سنة 2021 ب 157489017.45 دج. نلاحظ كذلك ان نفقات قسم التسيير قد انخفضت من سنة 2017 الى سنة 2021 بنسبة 11%-.

2- تطور نفقات وايرادات قسم التجهيز والاستثمار:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 نلاحظ من خلال الشكل (08) ان إيرادات قسم التسيير والاستثمار تساوي النفقات بحيث ان النفقات في القسم عبارة عن برامج من الدولة للبلدية مع تخصيص إيرادات خاصة بها، بحيث بلغت إيرادات ونفقات قسم التجهيز والاستثمار سنة 2017 314409133.69 دج، لتتنخفض سنة 2018 بنسبة 12%-، ثم ترتفع

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

سنة 2019 بنسبة 08%، لترتفع مرة أخرى سنة 2020 بنسبة 2.7%، بعدها تعود للانخفاض سنة 2021 بنسبة 22%.

نلاحظ ان إيرادات ونفقات قسم التجهيز والاستثمار انخفضت من سنة 2017 الى سنة 2021 بنسبة 24%.

من خلال دراستنا لتطور إيرادات ونفقات كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار نلاحظ ان الإيرادات في كلا القسمين كانت تتناقص وهذا راجع الى انخفاض الإيرادات المحلية من جهة ومن جهة أخرى انخفاض الإيرادات الخارجية في بعض الأحيان والتي تعول عليها بلدية سي مصطفى بشكل كبير في تمويل ميزانيتها.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى.

أولاً: دراسة نسبة مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى.

تنقسم الإيرادات في ميزانية البلدية الى قسمين: إيرادات محلية وأخرى خارجية هذه الأخيرة تقوم بتغطية وتمويل نفقات كل من نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، كون ان الإيرادات لبلدية سي مصطفى الناتجة عن الجباية واملاك البلدية لا تستطيع تغطية تلك النفقات وهذا راجع الإيرادات المحلية.

وفيما يلي تطور الموارد الخارجية للبلدية سي مصطفى خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2021.

الجدول رقم (11) يمثل نسب الإيرادات المحلية والخارجية لبلدية سي مصطفى 2017-2021

| السنوات | مجموع الإيرادات | الإيرادات المحلية | النسبة | الإيرادات الخارجية | النسبة |
|---------|-----------------|-------------------|--------|--------------------|--------|
| 2017 | 513951165.89 | 425723963.65 | 82,84% | 88227202.24 | 17,16% |
| 2018 | 452342695.15 | 370423670.47 | 81.90% | 81919024.68 | 18.10% |
| 2019 | 466643852.64 | 316675012.66 | 67,87% | 149968839.98 | 32,13% |
| 2020 | 477541033.90 | 311688289.38 | 65.27% | 165852744.52 | 34.73% |
| 2021 | 409722374.17 | 275750235.24 | 67,31% | 133972138.93 | 32,69% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان نسبة الإيرادات الخارجية مقارنة بنسبة الإيرادات المحلية ضعيفة جدا حيث بلغت اعلى نسبة لها سنة 2020 بمعدل 34.73% بمبلغ يقدر ب 165852744.52 دج، وبلغت أدنى مسبة لهذه الأخيرة سنة 2017 بمعدل 17.16% وبمبلغ يقدر ب 88227202.24 دج.

ان هذه النسب والمبالغ لا تعبر عن الوضع الحقيقي للإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى والتي تعتمد في تمويل ميزانيتها على المصادر الخارجية، وذلك لوجود فائض مرحل في مجموع الإيرادات لكل سنوات فترة الدراسة وهو ما لا يعطي الصورة الفعلية للإيرادات خلال السنة.

بحيث يمثل الفائض المرحل في قسم التسيير أموال البلدية مع اعانات قسم التسيير التي تخضع لتخصيص خاص والتي لم تصرف يتم ترحيلها الى العام القادم. اما في قسم التجهيز والاستثمار فيمثل الفائض المرحل باقي انجاز المشاريع التي ترحل الى العام القادم.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

ومن اجل اظهار القيمة الفعلية للإيرادات يجب إنقاص قيمة الفائض المرحل من قيمة الإيرادات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12) يمثل الإيرادات بدون الفائض المرحل

| السنوات | مجموع الايرادات | الفائض المرحل | مجموع الإيرادات بدون الفائض المرحل | نسبة الفائض المرحل |
|---------|------------------|------------------|------------------------------------|--------------------|
| 2017 | 513951165.89 | 352750959.66 | 161200206.23 | 68.7% |
| 2018 | 452342695.15 | 303784620.52 | 148558074.63 | 67% |
| 2019 | 466643852.64 | 256092189.21 | 210551663.43 | 54.9% |
| 2020 | 477541033.90 | 261771751.14 | 215769282.76 | 54.8% |
| 2021 | 409722374.17 | 220276062.95 | 189446311.22 | 53.8% |
| المجموع | 121,75 2 320 201 | 1 394 675 583,48 | 925 525 538,27 | 60.11% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ ان الفائض المرحل في السنوات الخمس يفوق نصف الإيرادات الحقيقية، بحيث لا يعكس الوضع الفعلي للإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية، ونلاحظ أيضا انخفاض كبير في قيمة الإيرادات بعد فصل الفائض المرحل عنها. فقد بلغت نسبة الفائض المرحل سنة 2017 68.7% لتبدأ في الانخفاض لتبلغ سنة 2021 53.8%. بحيث انخفض من سنة 2017 الى سنة 2021 بنسبة 37.5%. بحيث بلغ متوسط الفائض المرحل خلال فترة الدراسة 60.11% وهذا راجع الى عدم صرف البلدية للأموال المخصصة في قسم التسيير وكذلك باقي المشاريع التي لم تنجز وهذا بسبب ضعف التسيير. ومنه يمكننا دراسة تطور الموارد الخارجية بالقيمة الفعلية للإيرادات فيما يلي:

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

الجدول رقم (13) يمثل نسبة الإيرادات المحلية والخارجية لبلدية سي مصطفى بدون الفائض المرحل

2021-2017

| السنوات | مجموع الإيرادات بدون فائض مرحل | الإيرادات المحلية | النسبة | الإيرادات الخارجية | النسبة |
|---------|--------------------------------|-------------------|--------|--------------------|--------|
| 2017 | 161200206.23 | 72973003.99 | 45.27% | 88227202.24 | 54.73% |
| 2018 | 148558074.63 | 66639049.95 | 44.86% | 81919024.68 | 55.14% |
| 2019 | 210551663.43 | 60582823.45 | 28.78% | 149968839.98 | 71.22% |
| 2020 | 215769282.76 | 49916538.24 | 23.14% | 165852744.52 | 76.86% |
| 2021 | 189446311.22 | 55474172.29 | 29.29% | 133972138.93 | 70.71% |
| المجموع | 925525538.27 | 305585587.92 | 33.02% | 619939950.35 | 66.98% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2021-2017 من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ تغير كبير في نسبة الإيرادات الخارجية والداخلية بعد نصفية الفائض المرحل من مجموع الإيرادات، بحيث في السنتين الأولى والثانية فاقت نسبة الإيرادات الخارجية النصف فقد بلغت أدنى نسبة لها سنة 2017 بـ 54.73%، ثم ارتفعت الى 55.14% سنة 2018، ثم في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ فقد بلغت في سنة 2019 71.22%، ثم سجلت اعلى نسبة سنة 2020 بـ 76.86%، لتتخف قليلا سنة 2021 الى 70.71%.

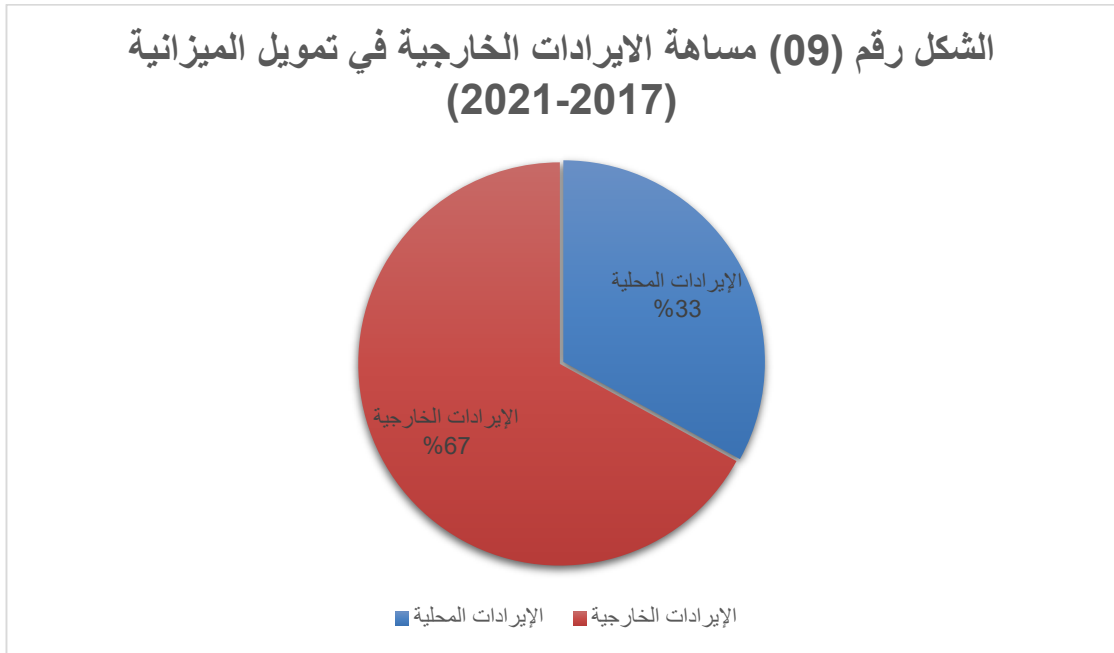
ان ارتفاع نسبة الإيرادات الخارجية الكبير في السنوات الثلاثة الأخيرة كانت نتيجة الازمة الصحية العالمية (فيروس كورونا) والذي تسبب في توقف النشاطات الاقتصادية والتجارية مما أدى الى ضعف الإيرادات المحلية من الجباية والذي بدوره أدى الى تدخل الدولة بتقديم الإعانات للبلدية من اجل تمويل ميزانيتها.

اما بالنسبة للإيرادات المحلية فنلاحظ ان النسب مقارنة بالإيرادات الخارجية ضعيفة خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، فقد بلغت اعلى نسبة لها سنة 2017 بـ 45.27%، وأدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2020 بـ 23.14%.

ان العلاقة بين نسب الإيرادات المحلية والخارجية علاقة عكسية فكلما ارتفعت نسبة الإيرادات الخارجية انخفضت نسبة الإيرادات المحلية والعكس صحيح.

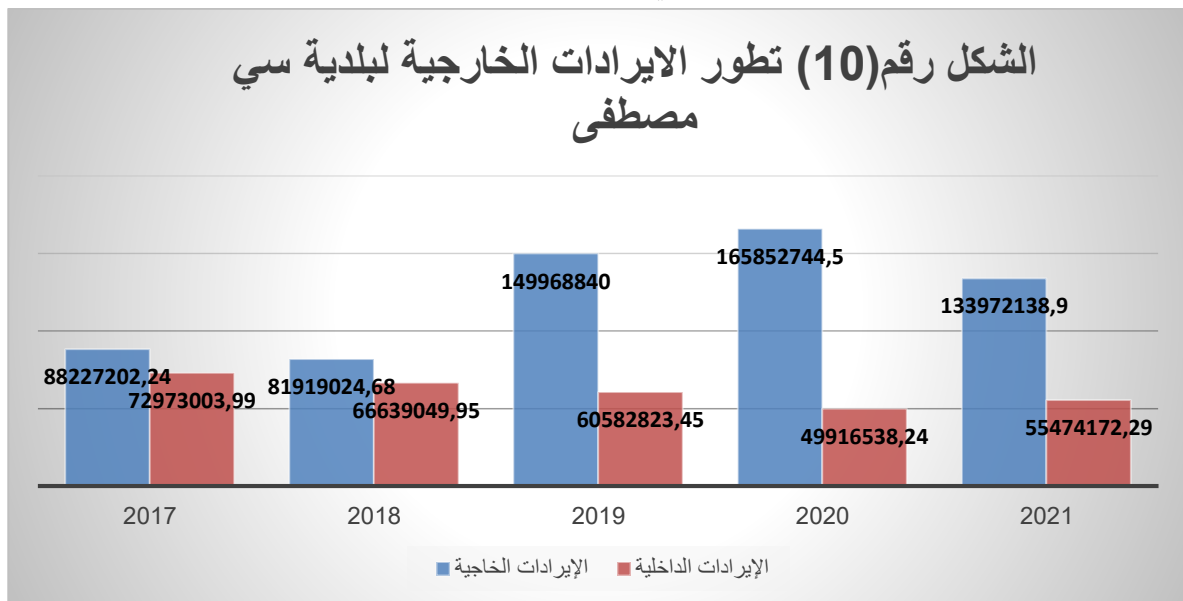
الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

ثانيا: مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الشكل (09) نلاحظ ان نسبة مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى خلال الفترة 2017-2021 قد بلغت 67% بمبلغ يقدر ب 619939950.35 دج، بينما بلغت نسبة الإيرادات المحلية في نفس الفترة 33% بمبلغ يقدر ب 305585587.92 دج، وهذا يعكس مساهمة الإيرادات الخارجية بشكل كبير في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى، ويظهر كذلك ضعف الإيرادات المحلية الخاصة بالبلدية، بحيث ان البلدية تعتمد على الاعانات الخارجية من اجل تغطية نفقاتها وضمان السير الحسن لأجهزتها.

ثالثا: دراسة تطور الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى خلال فترة 2017-2021.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ ان الإيرادات الخارجية خلال الخمس سنوات كانت أكبر من الإيرادات المحلية للبلدية، فقد بلغت سنة 2017 88227202.24 دج، لتتخفيض سنة 2018 بنسبة 7% والتي تعتبر أدنى قيمة بلغتها الإيرادات الخارجية في هذه السنوات، ثم ترتفع بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة بحيث ترتفع سنة 2019 بنسبة 83%، لتعود وترتفع وتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2020 بنسبة 10%، لتتخفيض قليلا سنة 2021 بنسبة 19%.

نلاحظ ان الإيرادات الخارجية ارتفعت من أدنى قيمة لها الى أعلى قيمة بنسبة 50.60% وهذا الارتفاع الكبير راجع لأسباب تم ذكرها سابقا.

اما بالنسبة للإيرادات المحلية فنلاحظ انها اقل من الإيرادات الخارجية وإنما كانت تتناقص خلال السنوات الخمس بحيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2017 72973003.99 دج، ثم بدأت بالانخفاض سنة 2018 بنسبة 8.7%، لتتخفيض مرة أخرى بنسبة 9% سنة 2019، لتتخفيض مرة أخرى سنة 2020 بنسبة 17.6%، لتعود الى الارتفاع سنة 2021 بنسبة 11%.

المبحث الثالث: دور الإيرادات الخارجية في تمويل قسمي التسيير والتجهيز والاستثمار 2017-2021.

المطلب الأول: الإيرادات الخارجية في قسمي التسيير، التجهيز والاستثمار
أولا: الإيرادات الخارجية في قسم التسيير.
1. سنة 2017:

الجدول رقم (14) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2017 لبلدية سي مصطفى.

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--|-------------|--------|
| المساهمة في المساعدات الاجتماعية | 6268000.00 | 5.13% |
| صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية | 41613057.83 | 34.08% |
| نتاج استثنائي اخر | 1273774.06 | 1.04% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 49154831.89 | 40.25% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) ان نسبة الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2017 بلغت 40.25% أي ان اقل من نصف إيرادات قسم التسيير كانت خارجية وبمبلغ قدر ب 49154831.89 دج من مجموع إيرادات القسم المقدرة ب 122108807.2 دج.

فقد ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 34.08% من مجموع إيرادات التسيير بمبلغ قدر ب 41613057.83 دج، بعد ذلك تأتي المساهمة في المساعدات الاجتماعية بنسبة 5.13% بمبلغ 6268000.00 دج، بعدها ناتج استثنائي اخر بنسبة 1.04% وبمبلغ 1273774.06 دج.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

ومنه فان البلدية قانت بتمويل قسم التسيير بنسبة %59.75 بمبلغ يقدر ب 72953953.31 دج

2. سنة 2018:

الجدول رقم (15) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2018 لبلدية سي مصطفى.

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--|--------------------|------------|
| المساهمة في المساعدات الاجتماعية | 6496000.00 | 5.64% |
| صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية | 41561795.00 | 36.1% |
| نتاج استثنائي اخر | 1452643.58 | 1.26% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 49510458.58 | 43% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) ان نسبة الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2018 قد بلغت %43 بمبلغ يقدر ب 49510458.58 دج من مجموع ارادات قسم التسيير المقدرة ب 115134514.9 دج، فقد ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة %36.1 بمبلغ يقدر ب 41561795 دج، بعد ذلك تأتي المساهمة في المساعدات الاجتماعية بنسبة %5.64 وبمبلغ يقدر ب 6496000.00 دج، وأخيرا هناك ناتج استثنائي اخر بنسبة %1.26 وبمبلغ يقدر ب 1452643.58 دج.
نلاحظ ان البلدية قامت بتمويل قسم التسيير بنسبة %57 بمبلغ يقدر ب 65624056.32 دج من مواردها المحلية.

3. سنة 2019:

الجدول رقم (16) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2019 لبلدية سي مصطفى.

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--|--------------------|---------------|
| المساهمة في المساعدات الاجتماعية | 8452000.00 | 6.83% |
| صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية | 58590412.52 | 47.35% |
| نتاج استثنائي اخر | 6448086.18 | 5.21% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 73580489.77 | 59.47% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) ان نسبة الإيرادات الخارجية في قسم التسيير بلغت %59.47 وبمبلغ قدر ب 73580489.77 دج من مجموع ارادات قسم التسيير المقدرة ب 123724670.4 دج، فقد ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة %47.35 بمبلغ يقدر ب 58590412.52 دج، لتأتي

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

بعدها المساهمة في المساعدات الاجتماعية بنسبة %6.83 وبمبلغ يقدر ب 8452000.00دج، ثم هناك ناتج استثنائي اخر بنسبة %5.21 وبمبلغ يقدر ب 6448086.18دج. نلاحظ ان البلدية مولت قسم التسيير بنسبة %40.53 وبمبلغ يقدر ب 50144180.63دج من مواردها المحلية.

4. سنة 2020:

الجدول رقم (17) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2020 لبلدية سي مصطفى.

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--|-------------|--------|
| المساهمة في المساعدات الاجتماعية | 11220000.00 | 7.83% |
| صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية | 60100886.7 | 41.95% |
| ناتج استثنائي اخر | 22042023.14 | 15.39% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 93362909.84 | 65.17% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021. نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) ان نسبة ارادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2020 بلغت %65.17 وبمبلغ قدر ب 93368909.84دج، من مجموع ارادات قسم التسيير المقدرة ب 143264475.9دج، ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة %41.95 وبمبلغ قدر ب 60100886.7دج، ثم تأتي بعدها المساهمة في المساعدات الاجتماعية بنسبة %7.83 وبمبلغ قدر ب 11220000.00دج، ثم ناتج استثنائي اخر بنسبة %15.31 وبمبلغ قدر ب 22042023.14دج. نلاحظ ان في سنة 2020 مولت البلدية قسم التسيير بنسبة %34.83 وبمبلغ قدر ب 49901566.06دج من مواردها المحلية.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

5. سنة 2021:

الجدول رقم (18) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2021 لبلدية سي مصطفى

| النسبة | المبلغ | البيان |
|---------------|---------------------|--|
| - | - | المساهمة في المساعدات الاجتماعية |
| 62.72% | 97805583.12 | صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية |
| 1.62% | 2534188.00 | تحصيلات واعانات اخرى |
| 0.1% | 149142.36 | نتاج استثنائي اخر |
| 64.44% | 100488913.48 | مجموع الإيرادات الخارجية |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 نلاحظ من الجدول رقم (18) ان نسبة الارادات الخارجية لقسم التسيير سنة 2021 بلغت 64.44% بمبلغ قدر ب 100488913.48 دج من مجموع إيرادات قسم التسيير المقدرة ب 155928199.8 دج، بحيث ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 62.72% بمبلغ قدر ب 97805583.12 دج، بعد ذلك تأتي تحصيلات واعانات أخرى بنسبة 1.62% بمبلغ قدر ب 2534188.00 دج، ثم ناتج استثنائي اخر بنسبة 0.1% بمبلغ قدر ب 149142.36 دج. نلاحظ ان البلدية تقوم بتمويل قسم التسيير بنسبة 35.56% من مواردها المحلية.

ثانيا: الإيرادات الخارجية في قسم التجهيز والاستثمار

1. سنة 2017:

الجدول رقم (19) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار سنة 2017 لبلدية سي مصطفى

| النسبة | المبلغ | البيان |
|---------------|--------------------|---------------------------------|
| 94.4% | 36933808.65 | مخططات البلدية للتنمية |
| 5.55% | 2138561.70 | اعانات الولاية |
| 99.95% | 39072370.35 | مجموع الإيرادات الخارجية |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) ان نسبة تمويل الإيرادات الخارجية في قسم التجهيز والاستثمار سنة 2017 بلغت 99.95% بمبلغ قدر ب 39072370.35 دج من مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار المقدرة ب 39091398.99 دج، ساهمت مخططات البلدية لتنمية بنسبة 94.4% بمبلغ قدر ب 36933808.65 دج، كما ساهمت اعانات الولاية بنسبة 5.55% بمبلغ قدر ب 2138561.70 دج. نلاحظ ان البلدية قامت بتمويل قسم التجهيز والاستثمار بنسبة 0.05% من مواردها المحلية.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

2. سنة 2018:

الجدول رقم (20) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار سنة 2018 لبلدية سي مصطفى

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--------------------------|------------|--------|
| مخططات البلدية للتنمية | 26313132.1 | 79% |
| اعانات الولاية | 6095454 | 17.96% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 32408586.1 | 96.96% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) ان نسبة تمويل الإيرادات الخارجية في قسم التجهيز والاستثمار سنة 2018 قد بلغت 96.96% بمبلغ قدر ب 32408586.1 دج من مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار المقدر ب 33423559.6 دج

فقد ساهمت مخططات البلدية للتنمية بنسبة 79% بمبلغ قدر ب 26313132.1 دج، كما ساهمت اعانات الولاية بنسبة 17.96% بمبلغ قدر ب 6095454 دج.

نلاحظ ان البلدية قد قامت بتمويل قسم التجهيز والاستثمار بنسبة 0.04% من مواردها المحلية.

3. سنة 2019:

الجدول رقم (21) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار سنة 2019 لبلدية سي مصطفى

| البيان | المبلغ | النسبة |
|--------------------------|-------------|--------|
| مخططات البلدية للتنمية | 43752427.58 | 51% |
| اعانات الولاية | 32635922.70 | 38% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 76388350.28 | 89% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ ان من خلال الجدول رقم (21) بنسبة تمويل الإيرادات الخارجية في قسم التجهيز والاستثمار سنة 2019 بلغت 89% بمبلغ قدر ب 76388350.28 دج من مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار المقدر ب 85826993.01 دج، قد ساهمت مخططات البلدية للتنمية بنسبة 51% بمبلغ قدر

ب 43752427.58 دج، وساهمت اعانات الولاية بنسبة 38% بمبلغ قدر ب 32635922.70 دج.

نلاحظ ان البلدية قامت بتمويل قسم التجهيز والاستثمار في سنة 2019 بنسبة 11% وبمبلغ قدر ب

6703442.92 دج من مواردها المحلية وهي نسبة ضئيلة جدا.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

4. سنة 2020:

الجدول رقم (22) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار سنة 2020 لبلدية سي مصطفى

| البيان | المبلغ | النسبة |
|---------------------------------|-------------------|------------|
| مخططات البلدية للتنمية | 62095155.33 | 85.6% |
| اعانات الولاية | 10395380.00 | 13.14% |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 72490535.3 | 99% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ ان نسبة تمويل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار قدرت ب 99% وبمبلغ قدر ب 72490535.3 دج من مجموع إيرادات قسم التجهيز والاستثمار المقدرة ب 72504806.81 دج.

ساهمت مخططات البلدية للتنمية بنسبة 78.3% وبمبلغ قدره 6209155.33 دج، وساهمت اعانات الولاية بنسبة 13.11% بمبلغ قدر ب 10395380.00 دج.

نلاحظ ان البلدية قامت بتمويل قسم التجهيز والاستثمار بنسبة 01% من مواردها المحلية.

5. سنة 2021:

الجدول رقم (23) يمثل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار سنة 2021 لبلدية سي مصطفى

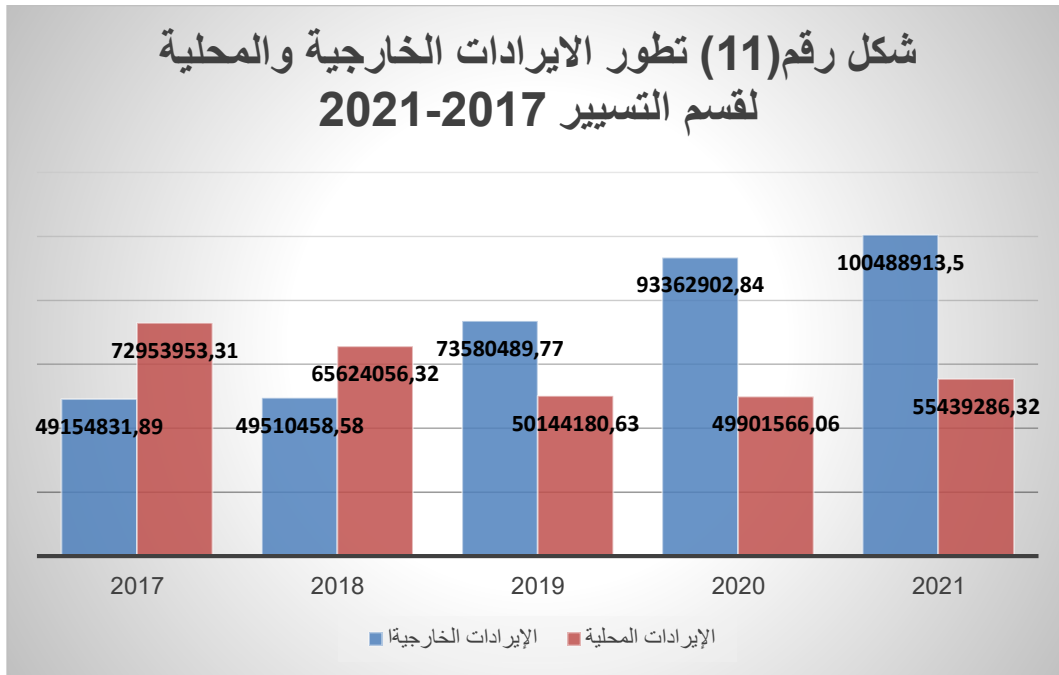
| البيان | المبلغ | النسبة |
|---------------------------------|--------------------|------------|
| مخططات البلدية للتنمية | 33483225.46 | 99% |
| اعانات الولاية | - | - |
| مجموع الإيرادات الخارجية | 33483225.46 | 99% |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ ان نسبة تمويل الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار قد بلغت 99% وبمبلغ قدر ب 33483225.46 دج وقد تمثل في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. ونلاحظ انه سنة 2021 بلغت نسبة تمويل بلدية لقسم التجهيز والاستثمار من مواردها المحلية 01%

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

ثالثاً: تطور الإيرادات الخارجية لكل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار

1. تطور الإيرادات الخارجية في قسم التسيير:



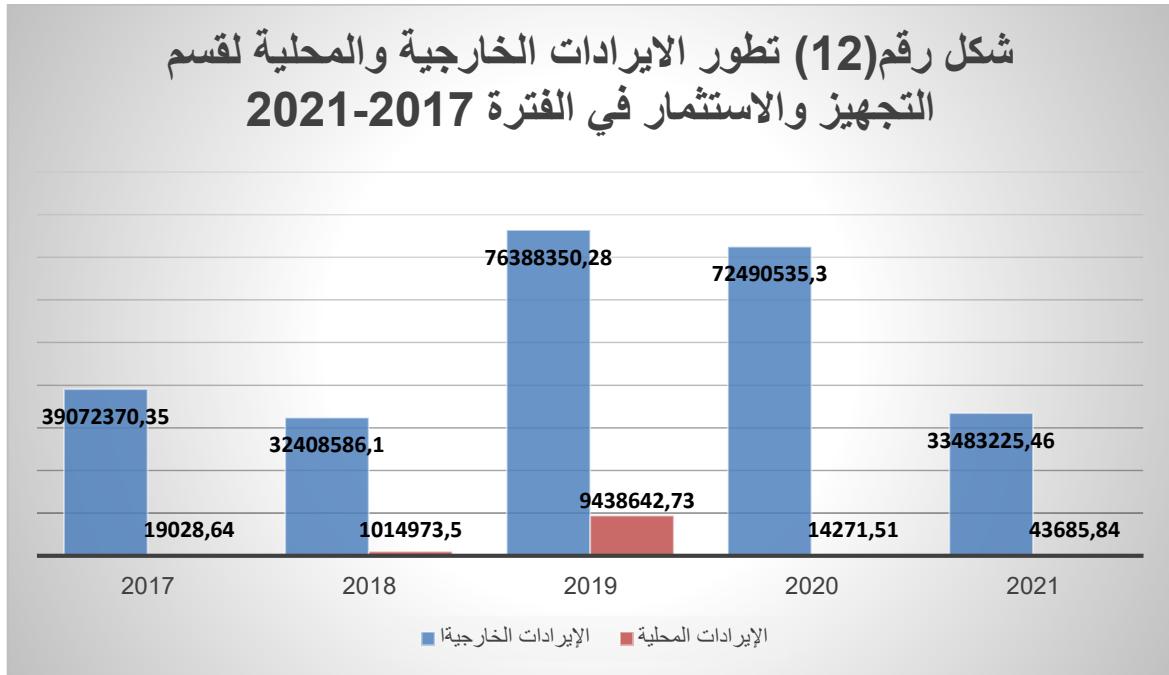
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ ان الإيرادات الخارجية خلال فترة الدراسة اخذت في الزيادة والارتفاع، ففي السنتين 2017-2018 كانت اقل من الإيرادات المحلية وقدرت ب 49154831.89 دج وهي أدنى قيمة للإيرادات الخارجية في قسم التسيير خلال فترة الدراسة في السنة الأولى ثم ارتفعت بنسبة 0.72% في السنة الثانية، لتبدأ بالزيادة والارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة فقد ارتفعت سنة 2019 بنسبة 48.6%، لترتفع مرة أخرى سنة 2020 بنسبة 27%، لترتفع بنسبة 8% وتبلغ اعلى قيمة لها سنة 2021 ب 100488913.48 دج.

فقد كانت الإيرادات الخارجية في السنوات الثلاث الأخيرة تفوق الإيرادات المحلية في قسم التسيير بشكل ملحوظ، ونلاحظ أيضا ارتفاع الإيرادات الخارجية من السنة الأولى الى السنة الأخيرة بنسبة 51.08% وهذا الارتفاع كان نتيجة ازمة الصحة العالمية (كورونا) وتوقف النشاط الاقتصادي والتجاري مما أدى الى ضعف الموارد المحلية المتمثلة في الجباية.

اما بالنسبة للإيرادات المحلية فنلاحظ تناقص وانخفاض خلال سنوات الدراسة بحيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2017 ب 72953953.31 دج لتبدأ بالانخفاض سنة 2018 الى 65624056.32 دج، وتنخفض مرة أخرى الى 50144180.63 دج في سنة 2019، لتواصل الانخفاض الى أدنى قيمة لها وهي 49901566.06 دج سنة 2020، بعدها للارتفاع بشكل طفيف الى 55439286.32 دج سنة 2021.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

2. تطور الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

نلاحظ خلال الشكل رقم (12) ان قسم التجهيز والاستثمار يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات الخارجية بحيث قدرت سنة 2017 ب 39072370.35 دج، لتتخفص سنة 2018 بنسبة 17%، ثم ترتفع بنية كبيرة سنة 2019 قدرت ب 135%، لتتخفص مرة أخرى بنسبة 5% سنة 2020، لتتخفص مرة أخرى بشكل ملحوظ سنة 2021 بنسبة 53.8%.

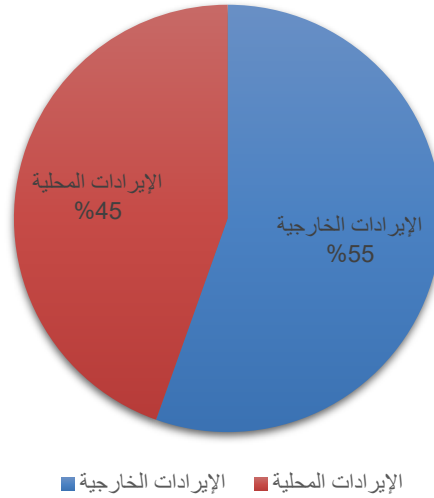
اما بالنسبة للإيرادات المحلية فنلاحظ انها شبه منعدمة فقد بلغت 19028.64 دج سنة 2017، ثم ترتفع سنة 2018 الى 1014973.5 دج، لتبلغ 94385642.73 دج سنة 2019، وفي سنة 2020 بلغت 14271.51 دج، ثم في سنة 2021 بلغت 43685.85 دج.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

رابعاً: دراسة مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل قسم التسيير وقم التجهيز والاستثمار

1. مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل قسم التسيير:

شكل رقم (13) نسب مساهمة الإيرادات الخارجية والداخلية في تمويل قسم التسيير خلال الفترة 2017-2021

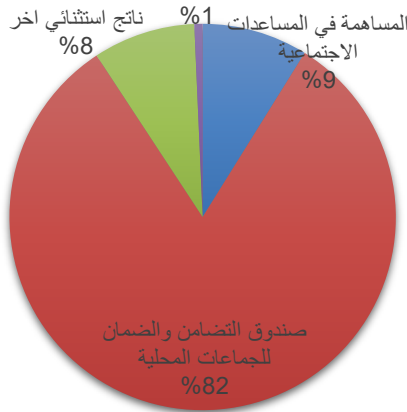


المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) ان الإيرادات الخارجية قد ساهمت بنسبة 55% في تمويل قسم التسيير خلال فترة الدراسة بالمقابل فقد ساهمت الإيرادات المحلية للبلدية في تمويل القسم بنسبة 45%.
وقد قسمت نسبة مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل قسم التسيير كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (14) مساهمة الإيرادات الخاجية في تمويل قسم التسيير

2017-2021

تحصيلات واعانات اجرى



صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
المساهمة في المساعدات الاجتماعية
نتائج استثنائية اخرى
تحصيلات واعانات اجرى

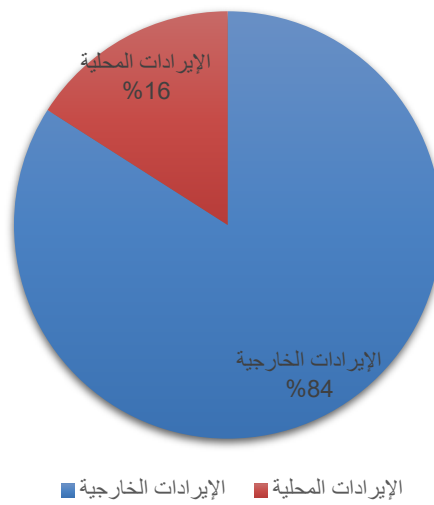
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

نلاحظ خلال الشكل رقم (14) ان صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية قد ساهم بنسبة %87.81 وهي اعلى نسبة في تمويل قسم التسيير ، ثم تأتي بعدها كل من المساهمات الاجتماعية بنسبة %86.8 ثم الناتج الاستثنائي الاخر بنسبة %8.56 وأخيرا تحصيلات واعانات أخرى بنسبة %0.69. ومنه فان قسم التسيير يعتمد في تمويله على صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة %81.87 من مجموع الإيرادات الخارجية في قسم التسيير.

2. مساهمات الإيرادات الخارجية في تمويل قسم التجهيز والاستثمار:

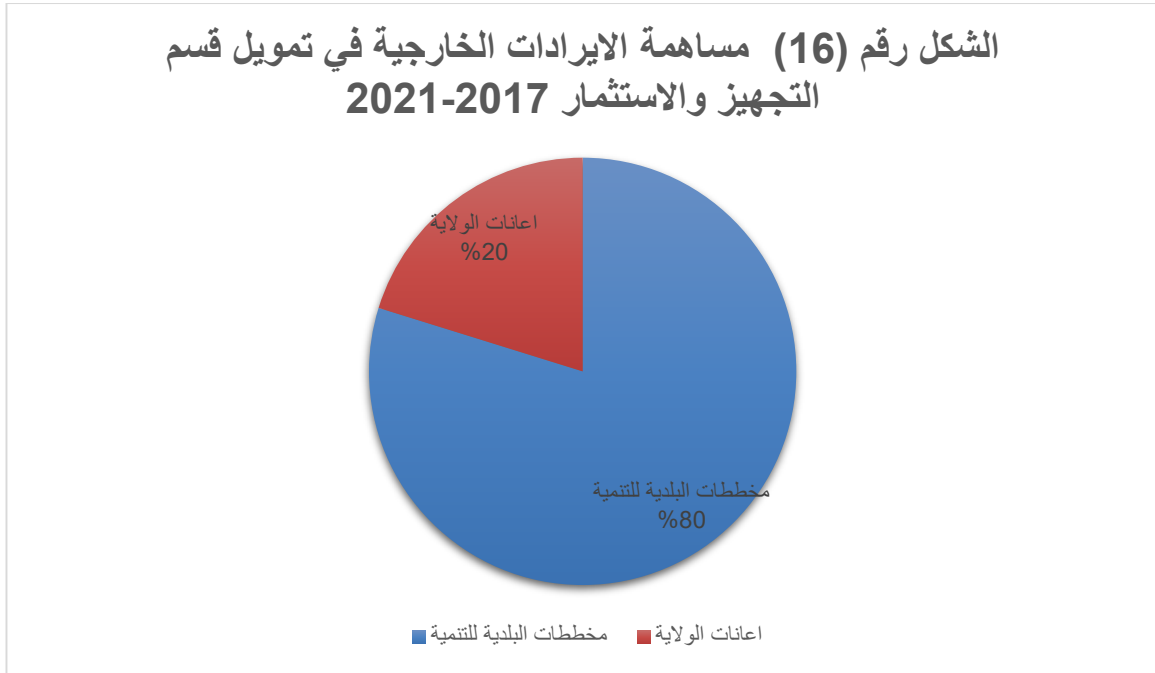
الشكل رقم (15) مساهمة الإيرادات الخارجية والمحلية في تمويل قسم التجهيز والاستثمار 2017-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 نلاحظ من خلال الشكل رقم (15) ان قسم التجهيز والاستثمار اعتمد في تمويله خلال فترة الدراسة بنسبة كبيرة جدا على الإيرادات الخارجية والمقدرة ب %84.04 بالمقابل تم تمويل ما نسبته %15.96 من الإيرادات الحالية.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

وقد قسمت نسبة مساهمة الإيرادات الخارجية في قسم التجهيز والاستثمار كما هو موضح في الشكل التالي:

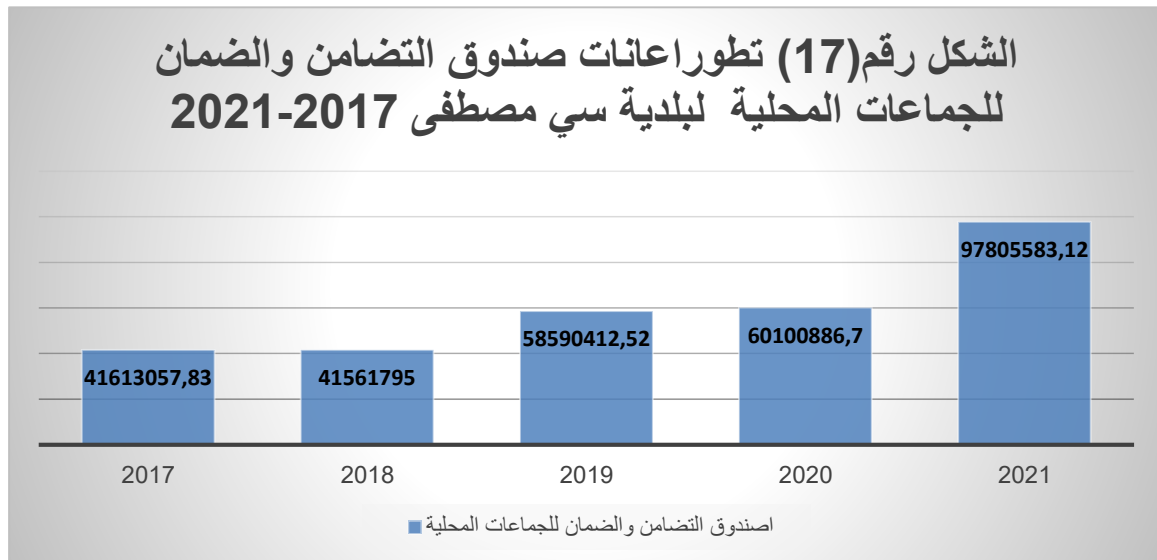


المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021 نلاحظ من خلال الشكل (16) ان قسم التجهيز والاستثمار اعتمد في تمويله بشكل كبير جدا على مخططات البلدية للتنمية حيث قدرت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في تمويل القسم بنسبة 79.80% من مجموع الإيرادات الخارجية لقسم التجهيز والاستثمار، اما ال 20.20% المتبقية فقد ساهمت بها اعانات الولاية.

المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2017-2021

أولا: دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى.

1. تطور اعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال فترة الدراسة:

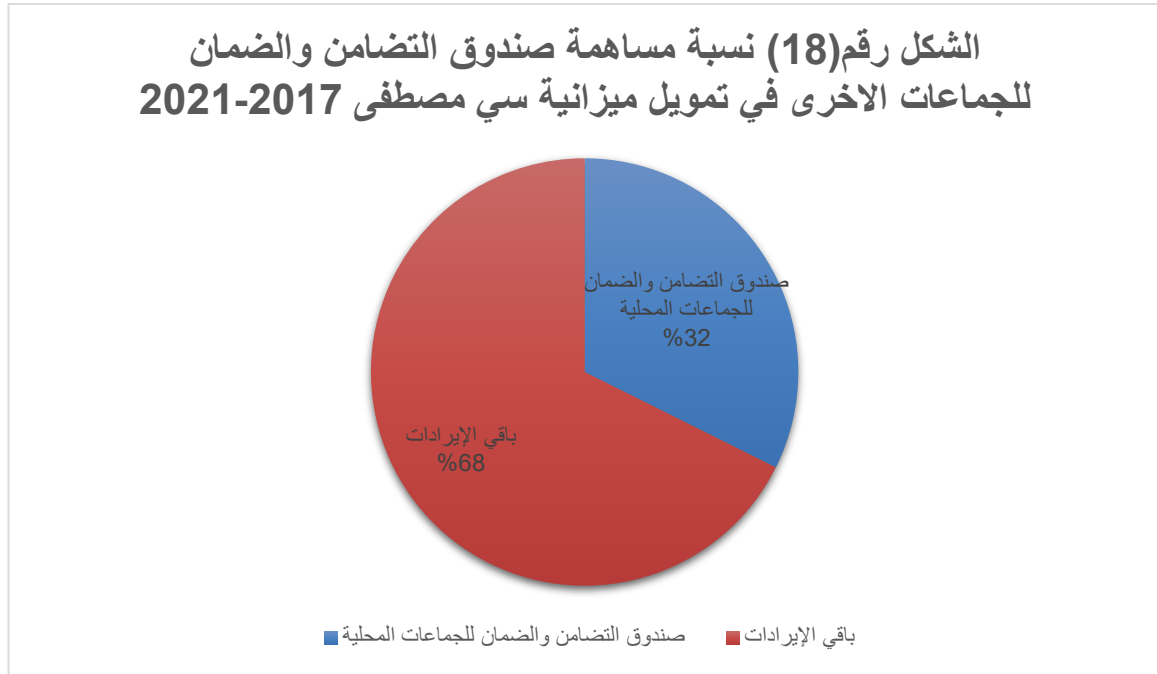


المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

نلاحظ من خلال الشكل رقم (17) تزايد اعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال فترة الدراسة، فقد بلغت 41613057.83 دج سنة 2017، لتتخفص سنة 2018 بنسبة ضئيلة جدا 0.12%، ثم ترتفع سنة 2019 بنسبة 40%، لتواصل الارتفاع سنة 2020 بنسبة 2.58%، ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2021 بنسبة 62.8% وتبلغ اعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة والمقدرة ب 97805583.12 دج.

نلاحظ الارتفاع الكبير في الاعتماد على اعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خاصة في السنة الأخيرة بحيث بلغت نسبة الزيادة من السنة الأولى الى السنة الأخيرة ب 135%.
2. نسبة مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2021-2017:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2020 من خلال الشكل رقم (18) نلاحظ ان خلال فترة الدراسة ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 32% من مجموع الإيرادات (المحلية والخارجية) وهي نسبة معتبرة مقارنة بباقي الإيرادات.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

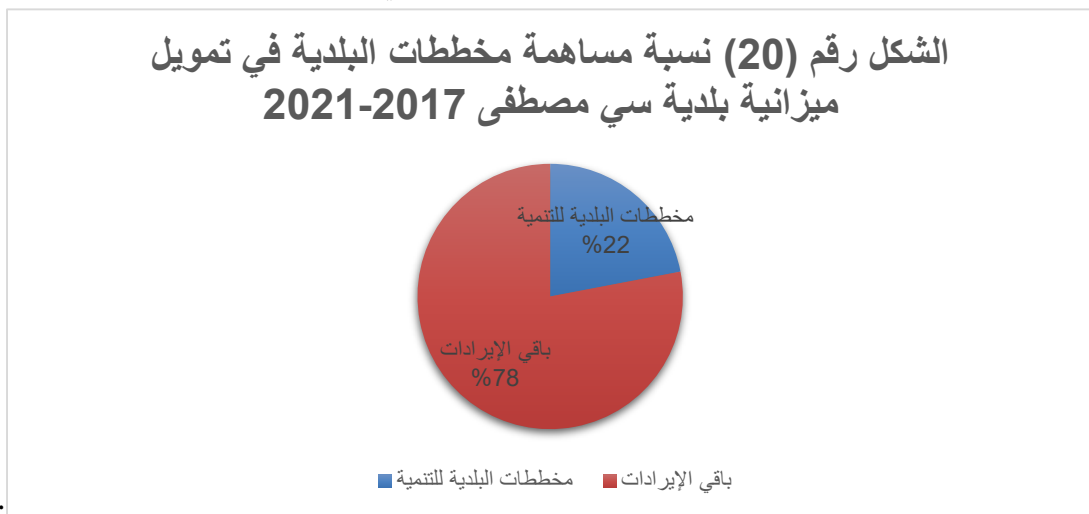
ثانيا: دور مخططات البلدية للتنمية في تمويل ميزانية البلدية

1. تطور مخططات البلدية للتنمية خلال فترة الدراسة:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2021-2017 نلاحظ من خلال الشكل رقم (19) ان مخططات البلدية للتنمية في ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة بحيث بلغت سنة 2017 36933808.65 دج، لتتخفف سنة 2018 بنسبة 29% وهي أدنى قيمة بلغتها مخططات البلدية للتنمية خلال فترة الدراسة، لترتفع سنة 2019 بنسبة 66%، ثم ترتفع من جديد الى اعلى قيمة لها سنة 2020 بنسبة 42% ثم تعود للانخفاض سنة 2021 بنسبة 46%.

وكما ذكرنا سابقا فان ارتفاع مخططات البلدية للتنمية سنة 2020 ناتج عن الازمة الصحية العالمية. نسبة مساهمة مخططات البلدية للتنمية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2021-2017



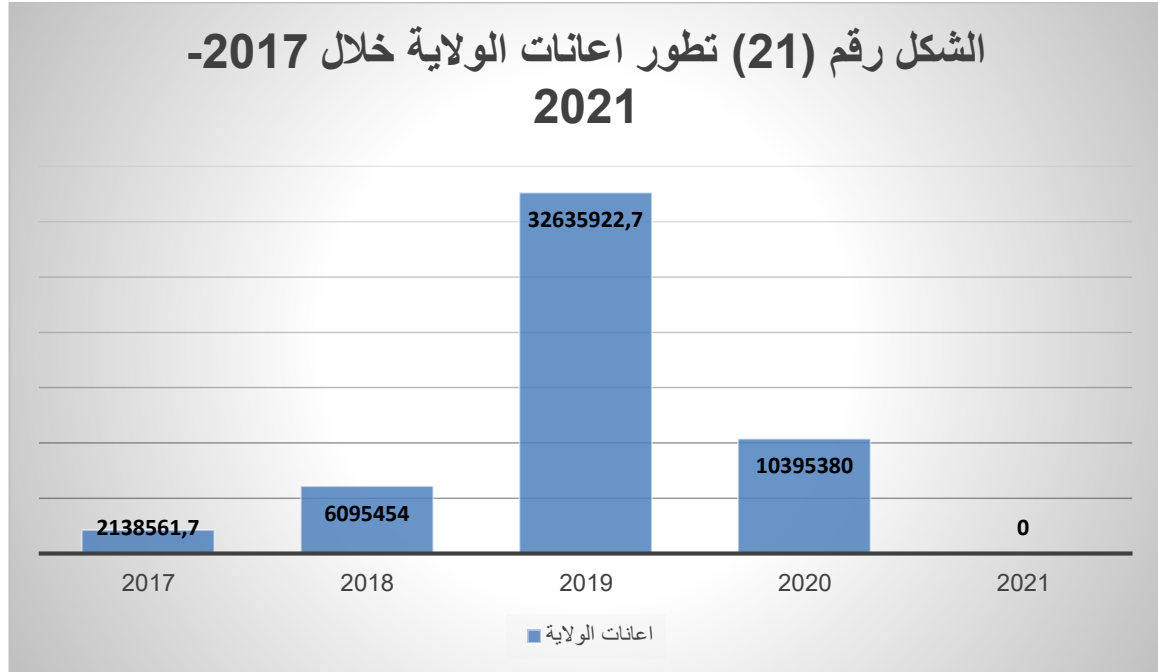
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2021-2017

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

نلاحظ من خلال الشكل رقم (20) ان مخططات البلدية للتنمية ساهمت بنسبة 22% في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى خلال الفترة 2017-2021 تعتبر اعلى نسبة من الإيرادات (داخلية وخارجية) ساهمت في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى خلال فترة الدراسة.

ثالثا: دور اعانات الولاية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2017-2021:

1. تطور اعانات الولاية خلال 2017-2021:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021
نلاحظ من خلال الشكل (21) ان اعانات الولاية كانت في تزايد مستمر خلال الأربع سنوات الأولى بحيث بلغت سنة 2017 2138561.70 دج وهي أدنى قيمة بلغت خلال فترة الدراسة، لترتفع قليلا سنة 2018 الى 6095454 دج، ثم لترتفع مرة أخرى وبشكل كبير جدا سنة 2019 لتبلغ 32635922.70 دج وهي اعلى قيمة بلغت خلال نفس الفترة، بعدها تعود للانخفاض سنة 2020 الى 10395380 دج، وتنعدم تماما سنة 2021.

نلاحظ ان اعانات الولاية ارتفعت من السنة الأولى الى السنة الرابعة والتي بلغت فيها اعلى قيمة بنسبة 93.44% وهو ارتفاع كبير في نسبة اعتماد البلدية على اعانات الولاية والتي كانت موجهة لقسم التجهيز والاستثمار.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

2. نسبة مساهمة اعانات الولاية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى 2017-2021:



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية سي مصطفى في الفترة 2017-2021

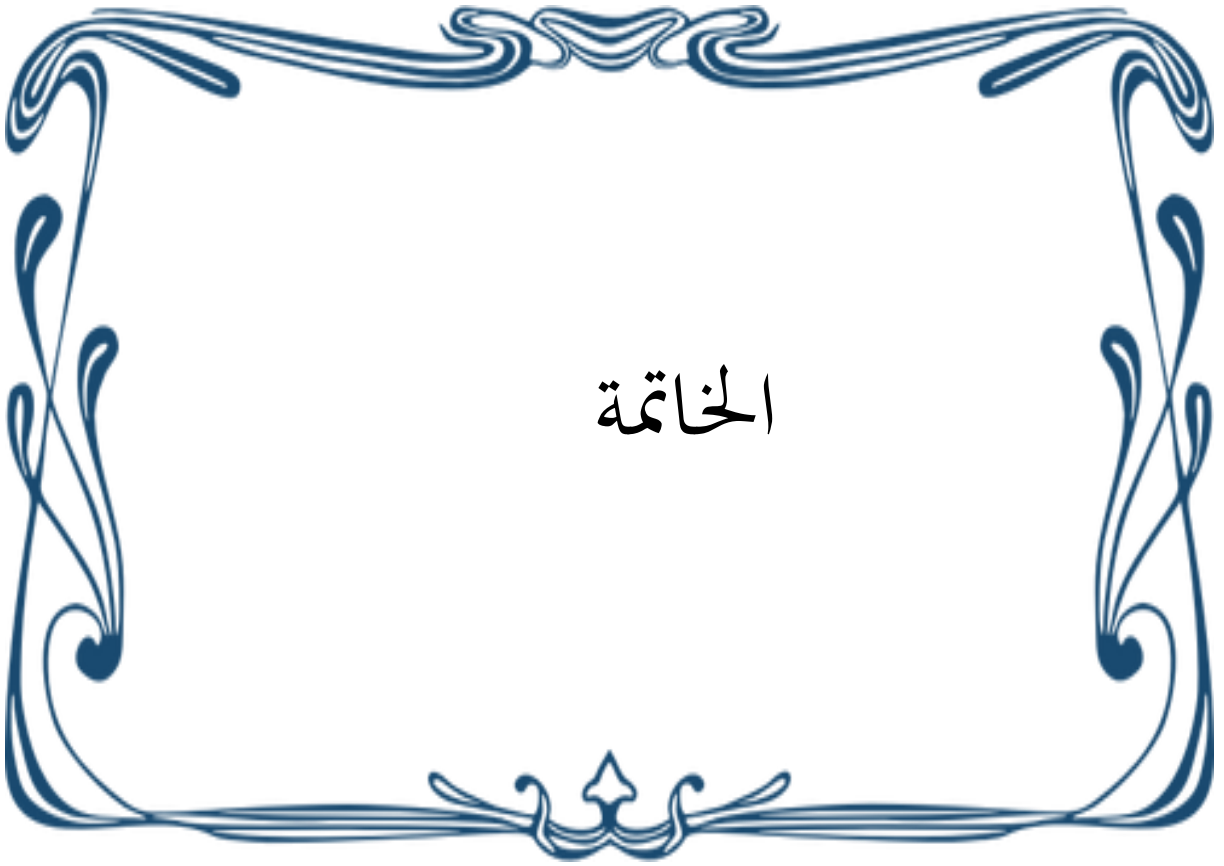
نلاحظ من الشكل (22) ان نسبة مساهمة اعانات الولاية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى بلغت 5.5% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمساهمة كل من اعانات الدولة والجماعات العمومية الاخرى وصندوق التضامن البلدي ومخططات البلدية لتنمية، كما ان هذه المساهمة موجهة الى قسم التجهيز والاستثمار.

الفصل الثاني: دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى

خلاصة الفصل الثاني:

اتضح لنا من خلال الدراسة التطبيقية في هذا الفصل التابعة الكبيرة لميزانية بلدية سي مصطفى بقسميها التسيير والتجهيز لمصادر التمويل الخارجية، حيث تعتمد البلدية على صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل قسم التسيير وعلى مخططات البلدية للتنمية في تمويل قسم التجهيز والاستثمار، وهو ما يعكس عجز الموارد المحلية للبلدية خاصة الجبائية في تغطية النفقات المترتبة عليها.

حيث كانت الإيرادات الخارجية لبلدية سي مصطفى في تزايد مع انخفاض الإيرادات المحلية في نفس الفترة مما أدى بها الى التبعية الخارجية في تمويل ميزانيتها.



خاتمة:

عرضنا من خلال هذه المذكرة موضوع دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى والذي تطرقنا له في فصلين، في الأول تحدثنا عن ميزانية البلدية ومفهوم التمويل المحلي وكذلك مصادر التمويل المحلية وأيضاً مصادر التمويل الخارجية.

أما في الفصل الثاني خصصناه لمساهمة الإيرادات الخارجية في تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى فبعد تقييم البلدية ودراسة مؤشرات التنمية المحلية خلال العهدة التي سبقت فترة الدراسة عرضنا من خلاله تطور إيرادات ونفقات البلدية كذلك تطور الإيرادات الخارجية والمحلية في الميزانية قم في قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار ثم تطرقنا بعدها الى مساهمة الإيرادات الخارجية تمويل كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار.

• النتائج:

وعليه وفي إطار دراستنا النظرية لهذا الموضوع استنتجنا ما يلي:

- تنقسم ميزانية البلدية الى كل من قسم التسيير الذي يهتم بشؤون البلدية والسير الحسن لمصالحها، وقسم التجهيز والاستثمار الذي يهتم بالمشاريع والاستثمارات في البلدية.
- تنقسم إيرادات البلدية الى إيرادات محلية تتمثل في التمويل الذاتي والجباية وإيرادات خارجية تتمثل اعانات الدولة وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومخططات البلدية للتنمية.
- تعاني البلدية من عدة صعوبات في تمويل ميزانيتها تؤدي الى تسجيل عجز بعض الأحيان هذه الصعوبات تمثلت في صعوبات مالية من جهة كعدم تطابق الموارد مع الأعباء المتزايدة ومحدودية الموارد خصوصاً الجبائية، ومن جهة أخرى صعوبات مرتبطة بالتسيير والتنظيم كتندي مستوى تأهيل الموارد البشرية وتمركز الجباية في يد السلطة.

أما بالنسبة لدراستنا التطبيقية لبلدية سي مصطفى خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2021 فقد استنتجنا ما يلي:

- تتمثل مصادر التمويل الخارجية في ميزانية بلدية سي مصطفى في كل من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية والذي يتم تمويله عن طرق نسبة من الجباية التي يشترك فيها مع كل من الدولة والولاية والبلدية، مخططات البلدية لتنمية والتي تتمثل في اقتطاعات من ميزانية الدولة لصالح ميزانية البلدية ثم اعانات الولاية والتي هي عبارة عن اقتطاع من ميزانية هذه الأخيرة الى البلدية.

يتمثل دور مصادر التمويل الخارجية في:

- ❖ مساهمة الإيرادات الخارجية بنسبة 67% من تمويل ميزانية بلدية سي مصطفى خلال فترة الدراسة.
- ❖ بلغت مساهمة الإيرادات الخارجية في قسم التسيير الى 55% بحيث يعتمد في تمويله على اعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 82% من مجموع الإيرادات الخارجية لقسم التسيير.

الخاتمة

- ❖ يعتمد قسم التجهيز والاستثمار بشكل كبير جدا في تمويله على الإيرادات الخارجية بنسبة 84%.
- ❖ تعتبر الاعتمادات الممنوحة من طرف الدولة في إطار مخططات البلدية للتنمية اهم مصدر تمويلي لقسم التجهيز والاستثمار بنسبة 80%.

● صحة الفرضيات:

- تم تأكيد الفرضية الأولى المتمثلة في " ان ميزانية البلدية وثيقة سنوية تمثل إيرادات ونفقات البلدية خلال سنة." بحيث تتمثل ميزانية البلدية في انها جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية تسمح بتسيير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.
- تم تأكيد الفرضية الثانية المتمثلة في "تتمثل مصادر التمويل المحلية في الجباية المحلية وايرادات ممتلكات البلدية" بحيث تتمثل مصادر التمويل المحلية للبلدية في كل من المصادر المالية غير جبائية والمتمثلة في ناتج توظيف البلدية لإمكاناتها الخاصة المرتبطة باستغلال املاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية وأيضا المصادر الجبائية والتي تتكون من مداخيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا او جزئيا لفائدة البلدية.
- تم تأكيد الفرضية الثالثة المتمثلة في " تتمثل الإيرادات الخارجية في كل الإعانات المقدمة للبلدية لتمويل ميزانيتها من طرف المصالح المختلفة". ان جملة الموارد المحلية للبلدية سواء كانت جبائية او غير جبائية غير كافية لتلبية حاجيات المواطنين وتحقيق اهداف البلدية ولهذا تعتمد كذلك في تمويلها على مصادر تمويل خارجية تساعدها في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في كل من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ومخططات البلدية للتنمية وكذا القروض والهبات والتي تعتبر من اليات الدولة في المساعدة على تمويل ميزانية البلدية.
- تم تأكيد الفرضية الرابعة المتمثلة في " من بين الصعوبات التي تواجه تحسين موارد البلدية هناك نقص الموارد المحلية وسوء التسيير" ومن اهم الصعوبات التي واجهت تمويل ميزانية البلدية هي عدم تلائم الموارد مع الأعباء الموكلة لها وعدم استقرار الموارد المالية لتغطية العجز في الميزانية ونقص إيراداتها الجبائية وهذا ما جعلها في تبعية شبه مطلقة مما يحد من استقلاليتها في تحصيل مواردها وتقديرها.

● الاقتراحات:

- من خلال النتائج التي المتوصل اليها يتضح لنا التبعية الكبيرة لميزانية سي مصطفى خاصة في قسم التجهيز والاستثمار لمصادر التمويل الخارجية، بحيث يتعين عليها رفع نسبة مساهمتها من خلال:
- التكفل بإصلاح النظام الجبائي واعتماد قانون خاص بالجباية المحلية يوفر خيارات أكبر لتمويل ميزانية البلدية.
- الاستغلال الأمثل لموارد البلدية المتاحة، ترقيتها، تحسين اليات تحصيلها والبحث عن موارد جديدة لاسيما من خلال استقطاب الاستثمارات المحلية.
- استغلال أملاك البلدية على أحسن وجه كونها مصدر محلي مهم والمتمثلة في المحلات والأراضي...

الخاتمة

- ان ما يلاحظ على مختلف الإعانات التي تمنحها الدولة او الولاية او الصندوق تفرق غالبا بتعليمات تحدد مجال استغلالها دون مراعات متطلبات واحتياجات البلدية الضرورية والمستعجلة، فلا يترك للبلدية حق تحديد الأولويات وفقا لخططها التنموية او احتياجاتها، لهذا نوصي او نقترح مراعات أولويات البلدية في شكل مشاريع.

- ضرورة الرفع من النسب التي تحصل عليها البلدية من الجباية العامة والتي يكون لها جزء فيها.
افاق البحث:

وفي الأخير وبالرغم من معالجتنا لهذا الموضوع الا انه يطرح إشكاليات جديدة لا تقل اهمية عنه متمثلة في:

- دور الجباية في تمويل ميزانية البلدية
- معوقات التمويل الخارجي لميزانية البلدية.
- سبل تطوير الوضع المالي للبلدية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- بن شيخ عبد الباسط، يامة إبراهيم، النظام القانوني لمالية البلدية في التشريع الجزائري (ميزانية البلدية - ممتلكات البلدية)، دفاتر السياسة والقانون المجلد 13 العدد 01 (2021).
- 2- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة الاسكندرية، 2001.

المقالات و المجلات:

- 1- أ. عادل انزارن، د. انتصار عريوات، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد (06)، جويلية 2018.
- 2- بسمة عوامي، تشخيص نظام الادارة المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة برج باجي مختار، عنابة، العدد الرابع.
- 3- بسمة عوامي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مقال منشور مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- 4- د. ايمان حيولة، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2.
- 5- د. طلال زغبة، د. محاد عويوه، مقال حول أهمية الحماية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر ، دراسة حالة بلدية مسيلة- Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
- 6 د. مسمعي مراد، مقال حول إيرادات البلدية من الحماية المحلية في التشريع الجزائري، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 7- غرايسية خالد، سرير عبد الله رابح، دور مخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 8- محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي للجماعات المحلية بسكرة، افريل 2011.
- 9- وصيف فايزة، حير الدين عمر ملوكي، مقال حول "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلدية، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد 02، العدد 02، 2018.
- 10- وهيبه بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد السادس.

المذكرات:

- 1- جميع دليل، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10-11 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.
- 2- جلال الدين زرقاط، مالية البلدية بين الاستقلال و التبعية، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015/2014.
- 3- جميلة قالة، تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلال و التبعية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
- 4- حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله، المخططات البلدية للتنمية واثرها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية اولف، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة احمد دارية، ادرار، 2019/2020.
- 5- خليل فيشوش، دور المورد المالية المحلية بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014.
- 6- عبد الحق بوعقار، التمويل المحلي و التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014.
- 7- فاطمة زرقون، إشكالية التمويل الذاتي للجماعات الحمية، دراسة حالة بمدينة ورقلة، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة علوم سياسية، 2019/2018.

القوانين و التشريعات:

- 1- الجريدة الرسمية 2014، المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24-03-2014، العدد 19، الصادر 2014-04-02.
- 2- قانون البلدية المؤرخ في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية، العدد 37.
- 3- الجريدة الرسمية، امر رقم 65-320 المؤرخ في 31/12/1965 المتضمن قانون المالية لسنة 1966، العدد 108، المادة 106.
- 4- الامر 76-101 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والنصوص المماثلة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 102، لسنة 1976.
- 5- القانون 80-12 الصادر في 31 ديسمبر 1980 المتضمن قانون المالية 1981، الجريدة الرسمية، العدد 54 لسنة 1980.
- 6- الجريدة الرسمية (2015)، امر رقم 15-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015، العدد 40، المادة 21.

الملتقيات:

1- بن عامر زبير، بوقرة محبوب، دور الحماية المحلية في تمويل الميزانية البلدية في الجزائر - دراسة حالة بلدية راس الوادي (2014-2019)، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع للتكوين الافتراضي، 2021